مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Association Foun-

شـراكــة مجتمعية
لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية | العدد (17) يونيو 2023م | السنة الثانية

الاصطياد الجائر للأسماك..
خسائر في الاقتصاد وتدمير للبيئة البحرية

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م.

Economista.967@gmail.com facebook.com/107194314898407 عـدن - اليمـن

محتويات العدد:

- هيئة التحرير 3
- الافتتاحية 4
- من نحن 5
- قواعد النشر في المجلة 6
- الإعلان في المجلة 7

شخصية اقتصادية:

د. أحمد مبارك بشير - استشاري إداري وتطوير الأعمال 11

تطورات اقتصادية:

- الإبحار في البحر الأحمر | ترجمة: م/ ناصر صالح متاش 22
- التعريف بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد | حسين شيخ بارجاء 25
- الفيدرالية المالية | د/ محمد علي قحطان 27
- تسويق التمور في حضرموت | أ.د/ ليبيا عبود باحويرث - طيف سالم بن قديم 29
- تحليل أسعار الصرف لشهر مايو 17
- تطور أسعار السلع الغذائية لشهر مايو 37

مقالات اقتصادية:

- مفهوم المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية | م/ عبدالقادر السميطي.. 34
- سياسة الورود | وسام وادي.. 41
- الاقتصاد الرقمي وأهمية التحول الرقمي للحكومة ومنظمات الأعمال | حسين صالح التام 43
- الاصطياد الجائر للأسماك في اليمن.. خسائر في الاقتصاد وتدمير للبيئة البحرية | محمد جمال الشعيبي 44

تجارب ناجحة:

- بنجلاديش .. إرادة الخروج من مستنقع الفقر | د. سامي محمد قاسم 48

إلى من يهمه الأمر:

- حكومة اللجان | د. حسين الملعسي - رئيس التحرير 53

هيئة التحرير:

د. حسين سعيد الملعسي - رئيس التحرير

د. سامي محمد قاسم - نائب رئيس التحرير

صالح القملي - سكرتير التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري

د. بثينة السقاف

د. نهال علي عكبور

أ. هلال عبد الله عبد الرب

إخراج فني:

حسين سيف الأنعمي

مستشارو هيئة التحرير:

د. ليبيا عبود باحويرث

د. محمد صالح الكسادي

أ. فضل مبارك

د. حاتم باسرده

د. نهى العبد عمر شرويط

أ. محمد ابوبكر سالم

الافتتاحية

باسم الله المولى الأجلِّ سبحانه له الحمدُ في الأولى والآخرة، نستفتحُ بالذي هو خير، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

وبعد،،

تمتلك العملة الوطنية قيمة مهمة في حياة المجتمع والدولة والفرد في كافة مراحل تطور البلد سواء في الرخاء او الازمات الاقتصادية، ويشير مدى استقرارها من عدمه بالعلاقة مع العملات الاجنبية من خلال سعر الصرف الى النجاح او الفشل الاقتصادي وهي مؤشر دال على مستوى الرفاه والاستقرار الاجتماعي والمعيشي للسكان او اختلاله وما يحدثه في حاله الخلل من اضطرابات سياسية و اقتصادية واجتماعية تضر الامن القومي للبلد بشكل خطير جدا.

يمر الريال اليمني في هذه الايام بمرحلة خطيرة بسبب اختلال واضح في موقفه في سوق الصرف بعد مرحلة لا باس بها من الاستقرار النسبي، فقد تجاوز سعر صرف الريال 1300 ريال مقابل كل دولار امريكي.

ان تراجع سعر الصرف هو محصله لعدد من الاسباب ومن اهمها توقف الصادرات النفطية وتراجع الموارد من كل مصادر العملات الأجنبية الاخرى وعدم قدرة الحكومة تلبية اشتراطات الحصول على المنح المرصودة للبلد من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الاسباب بما فيها اخفاق اجهزة الدولة في القيام بإصلاحات مالية وإدارية ونقدية مرتبطة اساسا بالشفافية والامتثال في النفقات المختلفة.

نعتقد ان الاستمرار في انتظار المنح والمساعدات من الخارج دون قيام الحكومة ببذل جهود حقيقية لإعادة تحريك موارد البلد والاعتماد على الذات سوف يقود الى انهيار خطير لعملة البلد.

ان جهود البنك المركزي عبر مزادات بيع العملة الاجنبية تلعب دورا مهما في استقرار سعر الصرف من خلال سد جزء هام من حاجة السوق وتوفير مبالغ مالية لصرف الاجور لكنه اجراء غير كاف تماما ويتطلب البحث عن معالجات جادة واهمها على الاطلاق استئناف تصدير النفط والحصول على منح عاجلة.

وهنا نود التحذير من عواقب جفاف الموارد من العملات الأجنبية وندعو الى تكاتف جهود الحكومة والبنك المركزي لإيجاد حلول سريعة تحول دون مزيد من تدهور العملة المحلية والحفاظ عليها في حدود معقولة تساعد الناس على الاستمرار في النشاط الاقتصادي والاجتماعي دون هزات تسبب مزيدا من الاضطرابات.

رئيس التحرير

من نحن؟

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة ، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية ، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد.

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام.

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع.
- المساهمة فى دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد فى خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة فى تنفيذ المشروعات التى تتبناها المنظمات الدولية فى مجال التنمية المجتمعية.
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبنى عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية.
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال.
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة.
- تنشيط الحوار مع المهتمين فى الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدنى المناظرة محلية ودولية.
- السعى للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي فى البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال.
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم.
- العمل على تأسيس مركز أبحاث .يتبع الرابطة إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة.
- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع ... الخ.

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها الى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك،
أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

مؤسسة الر ابطة الاقتصادية

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الاعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها للأعداد القادمة، إذ يتم تحويل قيمة الاعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الاهلي اليمني رقم(٩٨٦٠٠)، وفيما يلي توضيح عرض قيمة الاعلانات

مكان الاعلان	الحجم	السعر (ريال يمني)
أولاً: عرض سعر شهري		
الاعلان في الصفحة الاولى المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة A4(٢١سم في ٢٩.٧سم)	٦٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الاولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
	نصف صفحة	٢٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٦٠٠٠٠ ريال
ثانياً: عرض سعري لمدة ٣ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٥٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٥٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٥٠٠٠ ريال
ثالثاً: عرض سعري لمدة ٦ أشهر		
الصفحة الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٤٠٠٠٠ ريال
الصفحات ما بعد الصفحات ال٣ الأولى من الصفحات المخصصة للإعلانات	صفحة كاملة	٣٠٠٠٠ ريال
الصفحة الاخيرة من المجلة	صفحة كاملة	٥٠٠٠٠ ريال

د. بثينة المقالح

المسئول العلمي للرابطة الاقتصادية

AL-SADI
ATG
GROUP

مجموعة السعدي التجارية
AL-SADI TRADING GROUP

مصاعد وسلالم ميتسوبيشي

MITSUBISHI
ELEVATORS & ESCALATORS

Quality in Motion

website: www.al-sadigroup.com
Email: info@al-sadigroup.com
ayman@al-sadigroup.com

Tel: +967 2 247721
+967 2 247751
+967 2 247761
Mobile: +967 771072079

الفخامة
Alfakhama
للجودة علامة
اطيب مذاق صحي
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama
Long grain white basmati rice
Riz Basmati long grain blanc
أرز بسمتي أبيض طويل الحبة
الفخامة
Alfakhama

0 ريال

صفر ريال

رسوم فتح الحساب

من #بنك القطيبي

افتح حسابك الآن من احد فروعنا

او عبر تطبيق الموبايل

اقرأ الباركود

لتحميل التطبيق

بنك القطيبي

Qutaibi Bank

@Qtbbank

8009999 qtbbank.com

تمكين ... وأمان

شخصية اقتصادية

الدكتور/ أحمد مبارك بشير
استشاري إداري وتطوير الأعمال

أعزائي القراء الكرام متابعي مجلة الرابطة الاقتصادية يسرنا ويسعدنا ان نستضيف الاخ الدكتور احمد مبارك بشير- استشاري اداري وتطوير الاعمال-

لتسليط الاضواء على عدد من مجالات قطاع الاعمال، كالحوكمة والبناء المؤسسي، والتحول الرقمي، وتطوير الشراكات الفاعلة بين القطاع الخاص وبقية الطاعات في الدولة العامة والتنموية والتعاونية، وغير ذلك.

سيرة ذاتية

- الاسم: احمد مبارك بشير

استشاري اداري وتطوير اعمال، احب وطني الكبير واسرتي الصغيرة، واحب الكتابة والتدوين، واسعى لقيادة التغيير الإيجابي من خلال ما اسهم فيه في كل تدخلاتي في أي عمل بإذن الله.

من مواليد 1975 شبام حضرموت، بدأت حياتي العملية من 1993، متنقلا بين عدة مستويات وظيفية، وصولا الى مناصب إدارية ومدير تنفيذي، كما عملت في التدريب وتطوير الاعمال ودعم الأنظمة الآلية AIS وERP من 1998، وفي استشارات الاعمال والاستراتيجيات من 2004، وفي استشارات المنظمات غير الربحية وتطوير المشاريع من 2011، واستشارات البناء المؤسسي والحوكمة وأنظمة الجودة من 2012، ومستمر في تقديم الاستشارات ودعم الاعمال وريادة الاعمال، وبحكم عملي ونشاطي فإن الاقتصاد محوري الأساسي في التحرك، حيث والاقتصاد سياسة مركبة يمكن اعتباري سياسيا من هذا الباب، الاقتصاد هو الحياة بالنسبة للمجتمع والدولة.

نرجو شاكرين اعطاء القراء الكرام صورة مختصرة حول نشاطكم في مجال ريادة الاعمال وأهمية هذا النوع من الاعمال.

■ جميل دعني الخص فكرة ريادة الاعمال و انطلق من ذلك،

المجلة : نعم ، تفضل،

■ احمد مبارك: تتلخص الريادة في الفكرة الريادية والتي يمكن التعبير بأنها تقديم قيمة جديدة او تحسين قيمة سابقة ، وتولد هذه الأفكار الريادية اعمال ريادية، وهذه الاعمال التي تتصف بكونها متجددة او ابتكارية، وتقدم نتيجة فريدة اما بتطوير ما سبق او ابتكار جديد.

من هنا اعني ان ريادة الاعمال قد تولد اعمالا مستمرا (مشاريع ومؤسسات) او يمكن ان تكون منتجات يتم توليدها في داخل الشركة من موظفين رياديين ،

المجلة: يعني الريادي ليس بالضرورة مؤسس شركة ؟

■ احمد مبارك: ليس بالضرورة ، وليس كل ريادي اعمال أيضا صاحب فكرة ريادية ، قد يكون مؤسس لعمله التجاري التقليدي لكن قبوله بالمخاطر يجعلنا نطلق عليه ريادي ، أي تحمله العبء في المخاطرة هذا يمثل ريادة في حد ذاتها،

المجلة : لكن اليوم الحديث عن أهمية ان يترك الشباب التفكير في الوظيفة والتوجه لتأسيس عمله .

■ احمد مبارك: لا اريد ان انطلق على هذا الشيء (وهم ريادة الاعمال)، فالأساس في توجيه الشباب للتفكير الريادي والعمل الريادي هو الهدف الأهم للدول وهي (خلق فرص وظيفية)، بالتالي لا يمكن الاستغناء على الوظائف نهائيا، كبرى الشركات في العالم لديها فريق كبير من رواد الاعمال الذين يسهمون في تقديم افضل المنتجات ويحققون بذلك قيمة تسهم في خلق اعمال جديدة ، والرواد الاعمال في الأساس بحاجة الى فريق عمل ، وموظفين، فإن توجه الجميع ان يؤسس عمله المستقل، يعني ذلك حصرنا ريادة الاعمال في الاعمال الفردية والصغيرة

والأصغر، وليس كل عمل صغير عمل ريادي، وليس كل عمل ريادي عمل صغير، فمثلا ، تمثل منتجات الذكاء الصناعي اليوم ثورة في تقنية المعلومات ، ودعني احدد مثالا open ai الشركة التي اسهم "ريادي الاعمال" ماسك "المليارديرز، في تأسيسها بأكثر من 80 مليون $ ، ثم تبع ذلك ضخ الاستثمارات من شركة ما ميكروسوفت الى اكثر من 10 مليار$ ، لصالح open ai وهي شركة رائدة في الأساس، يعطيك صورة انها ليست شركة صغيرة ولا يمكن ان تبدأ صغيرة أساسا ، عدد موظفي open ai يقارب او يزيد عن 400 موظف، الطاقة التي تحتاجها open ai لتشغيل أجهزتها في بداية الاطلاق قرابة 1100 ميجا في كل ساعة ، وهذا الرقم قد يكون تضاعف من زيادة سيرفرات ومحركات open ai،

المجلة : هل يعني هذا ان كل ريادة الاعمال تنصب في تقنية المعلومات.

■ احمد مبارك : بالتأكيد لا، الا ان عالم تقنية المعلومات اليوم يمثل الوسيط الأساسي للانطلاق الايسر للشباب بحجم انه لا يتطلب الكثير من رأس المال، ويمكن الانطلاق فيه من خلال الانترنت وتصل الى العالم.

لكن بالتأكيد الريادة هي الابتكار او التجديد والذي يبرز من خلاله تقنية جديدة ، تقنية جديدة ليست بالضرورة تقنية معلوماتية او انترنت،

ابتكار الاكياس القابلة للتحلل يعتبر منتج ريادي واصبح توجه لكثير من شركات التسويق والهايبرات العالمية للتبديل اليه ، الهايبرلوب قطارات عالية السرعة منتج ريادي لتسهيل النقل والوصول ،

حتى في الاكل ، قهوة عربية سريعة التحضير منتج ريادي ، تقدمه اليوم شركة نستلة ، المياه القابلة للأكل تدعى (أوهو Ooho) بدلا من الشرب منتج ريادي للتخلص من عبوات البلاستيك...

المجلة : لكن ما ذكرت يتطلب الكثير من الاستثمار، وليس بالعمل السهل ،

■ احمد مبارك : نعم وهذا ما اردت الإشارة اليه، التوجه للعمل لتحقيق عائد مالي مناسب (خلق فرصة عمل) ليس بالضرورة فكرة ريادية ، و انما التحرك في حد ذاته يمثل عمل ريادي، ولذا الفكرة الريادية لتتحول الى عمل ريادي تتطلب الكثير من الاستثمار، وهنا يقف رواد الاعمال عند هذه النقطة في البحث عن التمويل،

المجلة: وهنا يتطلب ان تتحرك بنوك ومؤسسات التمويل لدعم رواد الاعمال،

■ احمد مبارك : ليس بالضرورة ، البنوك كجهات تمويل تعتمد بشكل أساسي على ضمان الائتمان ، وقدرة طالب القرض او التمويل على السداد ، وفي الاعمال الريادية من هذا النوع المخاطر عالية جهدة مع غموض شديد ، فالنموذج الريادي يعتمد على منتج يتطلب التحقق منه ، وبالتالي وارد الخسارة فيها وفقدان التمويل أساسي، في مراحل عدة من التجربة ، اقرب الصورة، عند تمويل معمل خياطة او حتى مصنع اسمنت، يمكن دراسة كل العوامل المتعلقة بالسوق والطلب فيها، ودراسة الائتمان لطالب التمويل،

لكن في الاعمال القائمة على فكرة ريادية، لا يمكن التحقق من حجم السوق ولا الطلب، ويتطلب الامر تجربة ، وبالتالي تعتمد البنوك بشكل أساسي على التحقق من قدرة طالب التمويل فقط ، وليس على الفكرة او المشروع،

المجلة: واذن كيف يمكن للاعمال الريادية من هذا النوع على الانطلاق،

■ احمد مبارك: بحاجة الى نموذج مختلف من التمويل ، النموذج القائم على الاستثمار في الفكرة نفسها من قبل مستثمرين، وكلما زاد الاقبال من المستثمرين على الاستثمار في الأفكار الريادية زادت اطلاق منتجات ريادية، الا ان الاستثمارذاته معرض للمخاطر وخاصة في المنتجات المبتكرة او القائمة على الاختراع، وهنا نجد ان إدارة حلقات الاستثماروالوعي الاستثماري وقبول المخاطر الاستثمارية يتطلب الكثير من الجهد في توفير بيئة صحية لدعم بيئة ريادة الاعمال ودعم بيئة جاذبة للمستثمرين فيها.

المجلة: اذن ما مجالات نجاح ريادة الاعمال في اليمن ،

■ احمد مبارك: اشارتي السابقة لبيئة الاعمال، وبيئة الاعمال تعتمد على تكامل بين الكيانات المنظمة للاعمال بصورة عامة، وهذا يتطلب بيئة قانونية بكل مكوناتها فاعلة في هذه البيئة ميسرة ومسهلة للعمل التجارة واطلاق الاعمال... يتطلب الكثير من الجهد لتطوير قواعد الأنظمة والقوانين، من جهة والربط والتكامل بين السلطات المنظمة كوزارة التجارة و الضرائب والبنك المركزي والعمل وهيئة الاستثمار و... مع الكيانات الممثلة للقطاع الخاص، الاتحاد العام للغرف والغرف التجارية وجمعيات الاعمال، هذا الجهد هو المتطلب الأول لتحسين بيئة الاعمال وتيسير اطلاق الاعمال،

المجلة : بيئة الاعمال المنظمة ، هي القاعدة الأساسية،

■ احمد مبارك : بالتأكيد ، لا يتوقف الامر هنا، يمكن ان اشيرهنا الى عدة عناصر أخرى أساسية ، يشمل ذلك كل قطاعات تلك البيئة والتي الخصها في:

المجلة: يبدو ان القالب كبير ، وكل هذا كيف يمكن توفيره لرواد الاعمال،

■ احمد مبارك : ليس بالعملية السهلة ، دعم بيئة الاعمال تلقائيا يسهم في دعم بيئة الاستثمار، وبيئة الاستثمار وتحركها تدفع تلقائيا لتحرير ودعم بيئة ريادة الاعمال، كل متكامل، قد نبدأ اليوم في التوعية بهذا الامر، والتحرك في الدفع بالتربية الريادية من اجل تحريك القدرات لدى الشباب، لكن لا يمكن تجاهل ان البيئة الجيدة، تطلب تكامل بين الأطراف من السلطات المعنية وممثلي الاعمال ، وكما نسعى لتأسيس مدن اقتصادية لخلق بيئة استثمارية عالية، علينا أيضا في المقابل الدفع بتأسيس حاضنات اعمال متكاملة ، فحاضنات الاعمال منطلق لاحتضان رواد الاعمال، وهذه الحاضنات لا تأتي بنمط واحد، بل يمكن ان تكون حاضنات متخصصة، زراعية للمشاريع الزراعية، وطبية للمشاريع الطبية، وتقنية لمشاريع تقنية المعلومات، وهكذا، على الأقل نبدأ بحاضنات عامة تستوعب هذا التوجه،

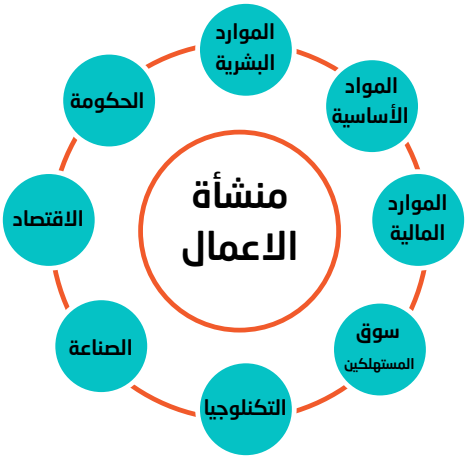

المجلة : لماذا الحاضنات،

■ احمد مبارك : كما اشرت ان بيئة استثمار قوية تطلب مدن اقتصادية ، تقدم خدمات ذات قيمة وبنية تحتية مناسبة للصناعة والمجالات الاقتصادية المختلفة ، فحاضنة الاعمال توفربيئة مناسبة لدعم رواد الاعمال بمجموعة من الخدمات المتكاملة والتي تسهم في توفير بيئة تعليمية ، واستشارية ، وارشادية ، وبنية تحتية يتطلبها رائد الاعمال لتطوير واطلاق منتجه ، وتجربته ،مما يساعده من خلال الحاضنة على التشبيك مع جهات تمويل او مستثمرين محتملين، هذا كله يسهم في توفير ما يفتقده المشروع الريادي كأساس للنجاح والذي يتكامل في: وجود المعرفة know how ،والممارسة، والإدارة، والتفرغ للإنتاج والتطويروالرغبة مع الإرادة، بالتالي وفرت ما يمكن للريادي حتى يتمكن من الوصول الى إدارة تدفق واضح لنشاطه واطلاق مشروعه بشكل افضل،

وأكرر لن يكون هذا كافيا عند انطلاق الريادي في سوق العمل دون ان يتم الاسهام في تعزيز بيئة الاعمال القانونية وتيسير التجارة واطلاق الاعمال.

المجلة : شيء مثير، الا اننا نرجو ان يصل هذا الكلام الى الجهات ذات العلاقة ، دعنا نخوض في استفسار آخر حول استمرارية الاعمال ودور مشاريع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تعزيز بيئة الاعمال للقطاع الخاص،

■ احمد مبارك : في ظل الازمات ومنها الحرب، تحدث صدمة واسعة بمتغيرات عديدة، منها ما حصل في اليمن، هذه الصدمة تطلب وجود قدرة على التكيف، حيث لا يتوقف الاقتصاد، بل يتطلب تدخل مباشرفي غياب الاستثمار الحكومي الى زيادة الاستثمار في القطاع الخاص، وكما تعرفون ان القطاعات الرئيسية في أي دولة ينظرلها في ثلاث زوايا، قطاع عام، وقطاع خاص وقطاع مجتمعي، وهنا يأتي فعالية تعزيز القطاع الخاص وهو الموجهة في الأساس لاستمرارتدفق النقد في الاقتصاد، وتعزيز خلق فرص عمل ، والحد من الانهيار الاقتصادي،

المجلة : بمعنى ان الازمات تطلب تكيف من كل القطاعات،

■ احمد مبارك: بالتأكيد ، لكن ما يعنيني هنا هو القطاع الخاص القادر على دعم تدفقات النقد، وتعزيز خلق فرص العمل، وهذا دور فاعل تسعى له الوكالة، من خلال جهد متكامل بين الشركاء لها، وباعتبار توجهها دعم القطاع الخاص بصورة عامة، جاء دعم استمرارية منشآت القطاع في المجالات المختلة وخاصة المجالات التي تدعم سلسلة قيمة فاعلة في الامن الغذائي، والصحي، وأخرى، أسهمت الوكالة في نشر الوعي باستراتيجيات التكيف والاستمرارية

عبردعم فني يشمل التدريب والاستشارات، ودعم مالي عبر منح تماثلية موجهة لدعم متطلبات التكيف للحصول على الأولويات التي تسهم في استمرارية وتكيف المنشآت وعدم اغلاقها وقدراتها على توفير منتجاتها للسوق، واستمرار موظفيها في العمل، بل وسهم في زيادة فرص العمل في سلسلة الامداد الخلفي والامامي لتلك المنشآت من الموردين الى الموزعين والمسوقين.

المجلة: ساهمتم في تقديم مشروعات لتطوير مؤسسات القطاع الخاص من خلال العمل مع الغرف التجاري وتأسيس الشركات القابضة ، هل يمكن اعطاءنا فكرة عن أهمية الشركات القابضة،

■ احمد مبارك : أولا للإشارة القانون في اليمن، لا يمنع وفي ذات الوقت لا يوجد فيها غطاء كامل لانشاء الشركات القابضة ، لكن نسعى من الاستفادة من القانون فيما يمكن ، وهذا يجعلني اكرر الحاجة الى مراجعة القوانين المتعلقة بالتجارة وتيسير التجارة ومنها القانون التجاري والقوانين المرتبطة كقانون الشركات اليمني، وكذا اشير حتى في اطار انشاء شركات حكومية (عامة) لا يتوفر قانون يسهم في هذا ، ففي حالة جاءت شركة مثلا في الاستثمار النفطي او الاتصالات اجنبية او ترغب أي وزارة في انشاء شركة ، لا يمكن ذلك دون المرور بمجلس النواب ، وحتى في الاستثمار في البنية التحتية من القطاع الخاص لا يتوفر قانون لهذا النوع من الشراكة، هذه فجوات كبيرة في إدارة الاستثمارات الكبرى الموجهة في الخدمات العامة، مما يضعف دور الحكومة في كونها مشرفها على تطبيق القانون ، ويفقد الاستثمار المحلي جاذبيته، هذه قضية أساسية تطلب الكثير من النقاش، من ذلك متى تتحرر الاتصالات مثلا من الاحتكار الحكومي ، لكن دعني اركز على أهمية الشركات القابضة والمساهمة الخاصة،

المجلة: رغم ان ما فتحته كان مهما جدا، لكن نعم اكمل،

■ احمد مبارك: دعني أوضح بشكل مختصر عن الشركات القابضة واهميتها، فهي شركة تمتلك حصصًا في شركات أخرى، وتتحكم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتميز الشركة القابضة بالعديد من المميزات منها:

- سهولة التشكيل والتأسيس، حيث يمكن لأي شخص شراء أسهم أي شركة معروضة في السوق.
- الحماية يوفر درعًا من المسؤولية فديون كل شركة تابعة تنتمي إلى تلك الشركة الفرعية ولا تتبع الشركة القابضة، وبالتالي اغلاق شركة تابعة او افلاسها لا يعني اغلاق او افلاس الشركة الام.
- التحكم في الأصول مقابل أموال أقل.
- انخفاض تكاليف سداد الديون.
- تعزيز الابتكار.
- الإدارة اليومية غير مطلوبة حيث تدير كل شركة فرعية أنشطتها عبر ادارتها. ا لمستقلة .

فكأننا نديرمحفظة استثمارية متعددة عبر شركات تابعة، يمكن لاي مستثمر او مساهم في الشركة القابضة ان يتحصل على هذه الميزات، كما ان الشركات التابعة يكون فيها الشريك الأساسي (الشركة القابضة) وهنا شركاء آخرون ليس بالضرورة ان يكونوا شركاء في القابضة. وتركز كثير من الشركات القابضة على الاستحواذ على مؤسسات او شركات قائمة، وخاصة ما فيها فرصة عالية وفيها ضعف، وتعمل كذلك على تأسيس شركات وتنظمها بطريقة تدفع بشركات أخرى معها في التأسيس بحيث يظل اسم الشركة القابضة شريك رئيسي او احد الشركاء الرئيسيين في الشركات المستحوذ عليها او الجديدة.

قدمت قبل الحرب هذه الفكرة في فعالية برعاية رئيس الوزراء الأسبق خالد بحاح ، حول فكرة تأسيس واطلاق شركة قابضة باسم (عدن القابضة) تكون بين شركة مساهمة قابضة بين الحكومة والقطاع الخاص وتدار بشكل كامل من القطاع الخاص ، وتدير مجموعة من المؤسسات الخدمية في عدن وتطورها وتطلق اسهم للمشاركة من المجتمع في هذه الشركات ، كمؤسسة الكهرباء والمياه ، والموانئ والمطار ، ربما كانت الفكرة جميلة ، لكن يبدو لم يكن ذلك الوقت وحتى الان متاحا لتنفيذها ،

ارجو ان لا أكون اطلت في هذه النقطة.

المجلة: دعنا ننطلق في اتجاه آخر، أهمية الحوكمة في الاعمال الصغيرة والناشئة ،

■ احمد مبارك: قبل ردي دعني أوضح شيء، يمكن ان تفهم الحوكمة بأنها (آلية اتخاذ القرار او صناعة القرار، وهذه الآلية تعني الإجابة عن من يمتلك الحق في اتخاذ القرار ، ولماذا ، وكيف يتخذ القرار ، وما الذي يدعم اتخاذ القرار وما الذي يحمي ويحدد الأطراف ذات العلاقة وتأثرها بالقرار)، هذه الخلاصة بسيطة لكن معقدة ،

فكلما صغرت المنشأة، صار تكلفة انشاء نموذج للحوكمة اكثر تكلفة، فالحوكمة بالنموذج الذي اشرت اليه قد يسبب افلاس الشركات الصغيرة والاصغر، فهي تتطلب الكثير من الأدوات لمتابعة القرار وحماية الأطراف،

فليس لصالحي ان اهدد تلك الشركات في هذا النموذج ، لكن ما تحتاجه تلك الاعمال الى ما يمكنني تسميته تنظيم فاعل لأعمالهم او توزيع فاعل للأدوار،

ودعني أيضا اعطي مثالا آخر شركة فيها 5 او حتى 10 موظفين، اعين فيها مدير موارد بشرية، انا اسهم في تدميرها لا مساعدتها، هذا المستوى بحاجة الى من يساعد الشركة من هذا النوع في تنظيم الأدوار، ويمكن المدير او المالك او شخص مساعد له يكون مسئولا عن هذا الدور يمكن اسميه اخصائي شئون موظفين او اخصائي موارد، فإدارة الموارد متطلبة كلما تنامت حجم الوظائف في الشركة،

المجلة : قد يطول هذا الموضوع اذن ، لكننا بحاجة من الاستفادة من الوقت ، اذن انت لا تنصح بحوكمة الشركات الصغيرة والاصغر، فماذا عن المؤسسات الحكومية ، والشركات الاكبر.

■ احمد مبارك : انا لا أقول اننا لسنا

بحاجة لحوكمة أي عمل ، وهذا شيء لكن تطبيق منهجية الحوكمة على المنشآت الصغيرة والاصغر ، يمثل كارثة عليها حيث يرفع تكاليف التشغيل ، وما احتاجه الى ما يساعدها على تنظيمها بشكل افضل وإدارة الأدواربين فريق عملها وليس حوكمتها ، وحتى القانون في الشركات التضامنية والمؤسسات الفردية ، لا يفصل فعليا بين الملكية والإدارة ، حيث يبرز النموذج بقوة في سيطرة المالك على القرار وهذا الامر الطبيعي في النماذج الصغيرة من الاعمال ،ولا اريد الاطالة في هذه النقطة لاجل الوقت ،

في المؤسسات الحكومية ، الأساس لا توجد مؤسسة او شركة حكومية غير محوكمة ، انها محوكمة شيء وتطبيق الحوكمة شيء آخر ، وما تحتاجه المؤسسات الحكومية الى مراجعة وتقييم ادواتها أولا ، وثانيا لابد من العمل على دعم بناء كوادرها من الصف الثالث الى اعلى مستوى قيادي على نموذج قيادة الإدارات العامة ، وهذا حديث آخر أيضا يطول،

بالنسبة للشركات المتوسطة والكبيرة وخاصة الشركات العائلية ، ادعو حقيقة الى تبنيهم نموذج الحوكمة ، وحتى تكون الصورة وضاحة ، نموذج الحوكمة هو تحول استراتيجي كبير للشركات ، ويتطلب وقتا من دراسة وضع الشركة وتطوير نموذجها وتطبيقه في الواقع ، وهذا التحول الاستراتيجي أؤكد انه يسهم في احداث نقلة فاعلة في أنشطة الشركة العائلية وإدارة استثماراتها للجيل الحالي والاجيال القادمة بإذن الله.

المجلة: كنت مشاركا في رؤية 2013-2030 ، وكذا في وضع رؤية حضرموت 2018-2040، فهل لديك افكار عامة حول الرؤية الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب.

■ أحمد مبارك: الأفكار كثيرة ، وما يمكنني تلخيص بشكل أساسي ، اننا اليوم بحاجة الى وضع إدارة ازمة فاعلة .هذه الإدارة تركز بشكل أساسي كجزء من عملها على تطوير رؤية اقتصادية لليمن في مرحلة التعافي وإعادة الاعمار ، وفي ذات الوقت تعمل على إدارة اقتصاد اليمن في ظل الحرب، لا يمكن ان تكون هذه الإدارة هي الحكومة فالو اقع اليوم يقول ان الحكومة هي واجهة سياسية (تقاسمية بين اطراف سياسيين) ، وكي تكون فاعليتها عالية اما ان يتم الاتفاق على تشكيل حكومة ازمة لا تزيد عن 10 وزراء تمثل إدارة الازمة التي اشرت ، او يتم تشكيل فريق (حكومة ظل) تعتبر توصياته قرار للحكومة يجب تنفيذه ، وهذا بديل أساسي ،

الجانب الآخر ، فكرة ان يكون الوزير او مالك سلطة القرار شخص متخصص او ما يعرف بحكومة كفاءات مهنية، ليس بالدقيق، الوزير او مالك السلطة كفاءته في قدرته على اتخاذ القرار وتحمل المسئولية، وهو بذا بحاجة فريق فني متخصص يساعده في اتخاذ القرار ويساعده في تطبيقه، بالتالي عدم وجود شخصية قيادية في الموقع المناسب لاتخاذ القرار تضييع لكثير من الجهد حتى وان تم تشكيل فريق اداري للازمة،

الجانب التالي مرحلة التعافي والاعمار مرحلة شديدة الحساسية جدا ، ابرز نتائجها الموارد البشرية والمتمثلة في كم هائل من الشباب الذين تم استقطابهم في الجبهات او حمل السلاح وغيرها ، هؤلاء يمثلون قنبلة موقوته يجب الاستنفار للعمل على معالجتها، والعمل في استيعابهم في سوق العمل بشكل جاد، فبالنسبة لهم ضياع او توقف الحرب مشكلة حيث يفقدون مصادر دخلهم الحالي، انها مشكلة أساسية للعمل عليها ، ولو اخذت الى الصين كمثال ، القوة العاملة التي تولد الدخل للدولة هي بين عمر 60-21 سنة.. فكم نسبة هؤلاء في سوق العمل، اذا انخفض العمر الأكثر إنتاجية يتطلب تزويد الدولة بهم ، ولذا فتحت الصين الانجاب لأكثر من طفل لحمايتها في المستقبل من نقص هذه الفئة الفاعلة.. كما يحدث في دول الغرب التي تفتح سنويا المجال لاستقطاب عمالة مهاجرة،

الجانب الأخير، في التعافي مرحلة البناء المؤسسي للمؤسسات العامة والربط مع الأطراف ذات العلاقة وتحديدا القطاع الخاص، كل ما سبق سيسهم في الدخول في مرحلة إعادة الاعمار بشكل اكثر كفاءة وفاعلية،

المجلة: هل لديك كلمة أخيرة،

■ احمد مبارك : لن ينتهي الكلام ، لكن دعني أقول اننا بحاجة اليوم الى فعالية بين الحكومة والقطاعات الشريكة الخاص والمجتمعي، هذا يتطلب حوار فاعل للوصول الى شراكة عملية وحقيقة ، على الحكومة ان تفهم ان القطاع الخاص شريك أساسي وليس خصما ، وليس أيضا " مصدرا غير منقطع " لرسوم وجبايات، فمن اجل ان يكون دافعا للضرائب هو بحاجة لبيئة جاذبة متحركة تكون مصدرا لجني الأموال التي تدور في حلقات مكتملة وصولا الى زيادة كفاء دافعي الضرائب والرسوم، كما اعتقد حان الوقت للتفكير الجاد في وضع سيناريوها واضحة للتعافي واستيعاب الموارد البشرية والنظر في الكثير من القواعد التنظيمية والتي تدفع الى جاذبية أوسع لإطلاق الاعمال.

ونصيحتي للقطاع الخاص، تحالفوا خلف جمعيات اعمالكم وتحديدا الغرف التجارية، اعملوا بقلب رجل واحد ، من اجل مصلحة القطاع الخاص، ومن اجل مصلحة الاقتصاد الوطني،

وللشباب لا تتوقف عند نقطة واحدة، الفرص اليوم قد تظنوها محدودة الا انها اكثر، النظر الى المستقبل ليس في الانتظار، وانما بالتحرك نحوه ، والتحرك يبدأ من بناء قدراتكم للعمل فيه واستيعاب متطلباته،

المجلة: في نهاية اللقاء اتقدم بالشكر وبالغ الامتنان نيابة عن القراء الكرام وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي العام وتأسيس واطلاق الاعمال وعبر المجلة وباسم مؤسسة الرابطة الاقتصادية وهيئة تحرير المجلة بالشكر الخاص للأخ رائد الاعمال الدكتور احمد مبارك بشير على سعة صدره وعلى إتاحة لنا فرصة اجراء هذا اللقاء الشامل والمفيد والذي سلط الاضواء على الكثير من النقاط التي ارجو ان تكون اضاءة جديدة في عالم الاعمال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السمو
ALSMO

لأصحاب السمو

منتجاتنا لها الصدارة

المركز الرئيسي Headquarters

اليمن – عدن – المنصورة – شارع التسعين YEMEN - ADEN - ALMANSORAH - 90 STREET

+967 739056110 +967 770640001 +967 737804455 +967 714508888 +967 711020620 +967 770640005 info@taibataden.com +967 02-359155 +967 02-356894

فرع يافع Yafea branch

اليمن – يافع – سوق ١٤ أكتوبر
YEMEN - YAFEA - 14 OCTOBER MARKET
+967 735629227 +967 716154886
+967 773377998

فرع سيئون Seiyun branch

اليمن – حضرموت – سيئون – شارع السينما مقابل تيليمن
YEMEN - HADRAMOUT - SEIYUN - CINEMA ST. OPPO. TELEYEMEN
+967 774477988

فرع المكلا Al-Mukalla branch

اليمن – حضرموت – المكلا – فوه – الشارع العام
YEMEN - HADRAMOUT - AL-MUKALLA - FUWWAH - MAIN ST.
+967 774422991

www.taibataden.com

طيبات
طيبات عدن للتجارة والاستيراد
TAIBAT ADEN FOR TRADING AND IMPORT
TaibatAdenTrading

تحليل أسعار الصرف لشهر مايــو 2023م

إعداد فريق رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية:

د/ نهال علي عكبور | أ/نصر السناني

■ أولا: تحليل حركة أسعار الصرف في محافظة عدن:

شهد شهر مايو تدبدباً تصاعدياً بنسبه 5.5% و6% لأسعار صرف الريال اليمني / الريال السعودي والدولار بمتوسط شهري بلغ 340 ريال يمني/ ريال سعودي و1286 ريال يمني/ الدولار.

فقد ارتفع الريال اليمني/ الريال السعودي في العشرة الأيام الأولى من 330 الى 333 ريال يمني/ الريال السعودي، بنسبه ارتفاع بلغت (0.90%) واستمر الارتفاع في العشرة الأيام الوسطى الى ان بلغ 350 ريال يمني / الريال السعودي وهذه اعلى حدود لها بنسبة (5%)، شهده العشر الأيام الأخيرة انخفاضا طفيفا بنسبه (0.6%).

كما و اقلها ارتفاع في أسعار الصرف للريال اليمني / الدولار اذ ارتفع خلال العشرة اليام الأول من الشهر من 1243 ريال يمني / الدولار بنسبه (1.12%) واستمر بالارتفاع الى ما يعادل (5.3%) في العشر الأيام الوسطى، وعقبها انخفاضا طفيفا لا يتجاوز (0.08%).

الشكل رقم (1) الموضح لحركة اسعار صرف الريال اليمني/ الريال السعودي خلال شهر مايو2023م

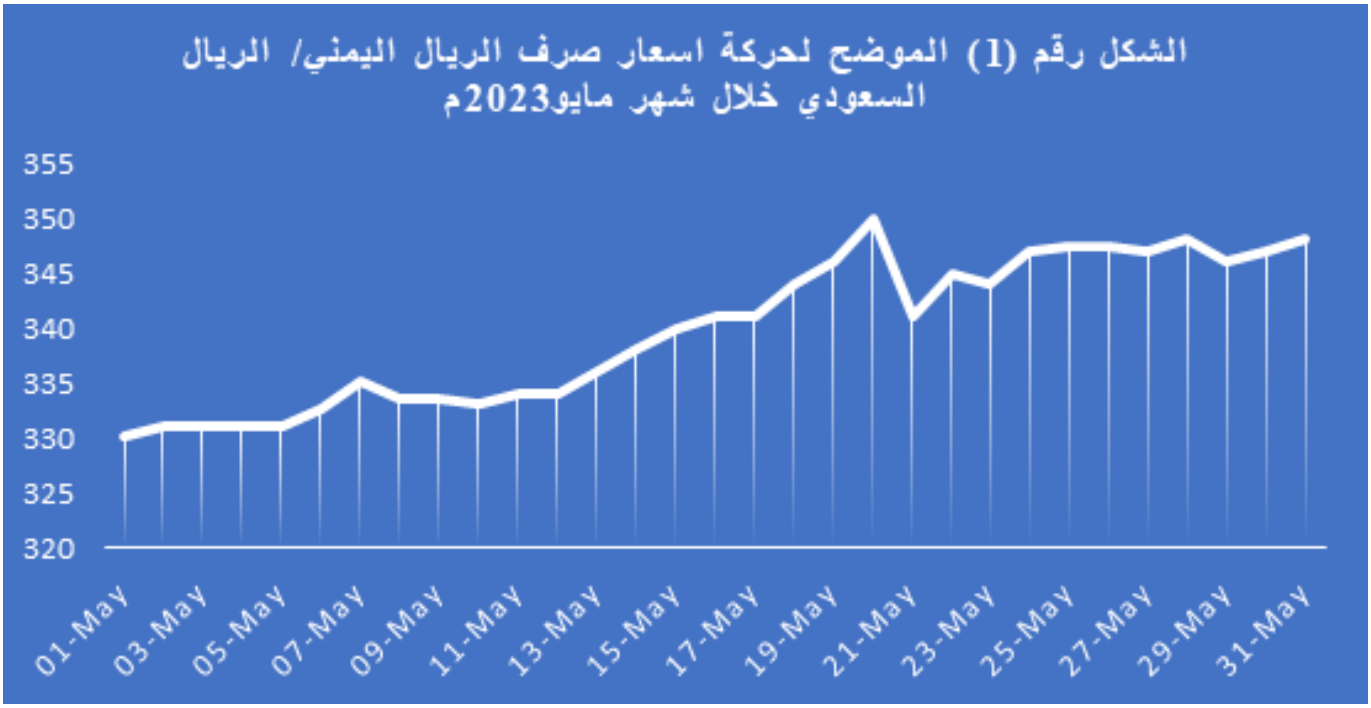

الشكل رقم (2) الموضح لحركة اسعار الصرف الريال اليمني / الدولار لشهر مايو 2023م

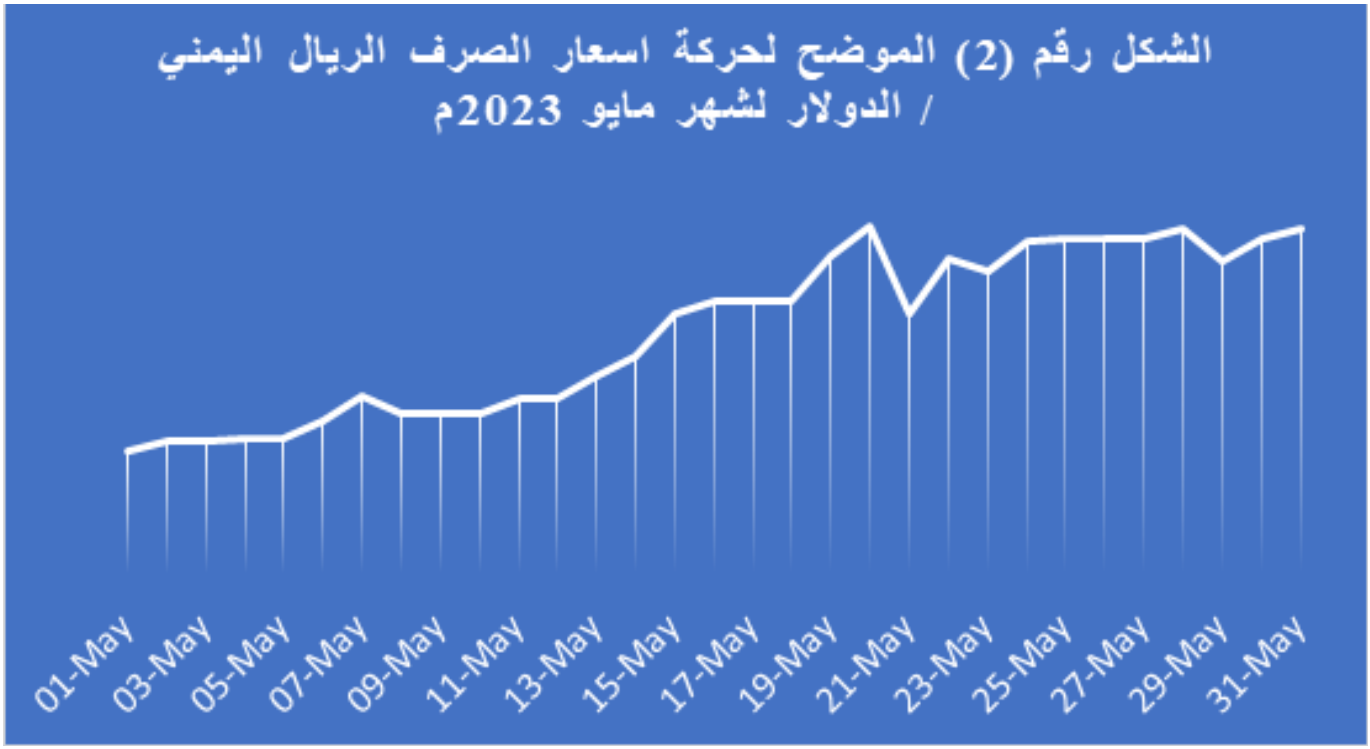

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر مايو لعام 2023م

البيانات	أسعار السوق - محافظة عدن				أسعار السوق - محافظة صنعاء			
	الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		الدولار	
	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01-مايو	328	330	1232	1243	142	143.5	534	540
02-مايو	330	331	1243	1247	142	143.5	534	540
03-مايو	330	331	1243	1247	142	143.5	534	540
04-مايو	329	331	1235	1248	142	143	534	540
05-مايو	329	331	1235	1248	142	143	534	540
06-مايو	331	332.5	1248	1254	142	143.5	535	540
07-مايو	333	335	1252	1263	142	143.5	535	540
08-مايو	332	333.5	1248	1257	141	142.5	530	535
09-مايو	332	333.5	1248	1257	140	142	528	535
10-مايو	332	333	1250	1257	139	140	526	530
11-مايو	333	334	1255	1262	140	141.5	528	533
12-مايو	333	334	1255	1262	140	141.5	528	533
13-مايو	335	336	1261	1270	141	142	530	535
14-مايو	336	338	1266	1277	140.3	141.2	528.5	533
15-مايو	338	340	1274	1292	140.5	142	528	533
16-مايو	340	341	1282	1296	140	141	528	532
17-مايو	339	341	1278	1296	140	141	527	532
18-مايو	342	344	1286	1296	140	141	527	532
19-مايو	345	346	1304	1312	140	141	527	532
20-مايو	348	350	1311.5	1323	140	141	528	531
21-مايو	340	341	1280.5	1292	140.4	141	529	533
22-مايو	340	345	1285	1311	140.2	141	527	530
23-مايو	341	344	1289	1307	140.3	141	528	531
24-مايو	345.5	347	1307	1317	140.3	141	529	532
25-مايو	346	347.5	1308	1318	140.3	140.8	528	532
26-مايو	346	347.5	1308	1318	140.3	140.8	528	532
27-مايو	346	347	1308	1318	140.3	141	528	532
28-مايو	346	348	1308	1322	140.3	141	527	531
29-مايو	345	346	1304	1310	140	141	527	531
30-مايو	345	347	1304	1318	140.3	141	528	530
31-مايو	346	348	1307	1322	140.2	140.7	527	530
المصدر	.twitter.com/Boqash							

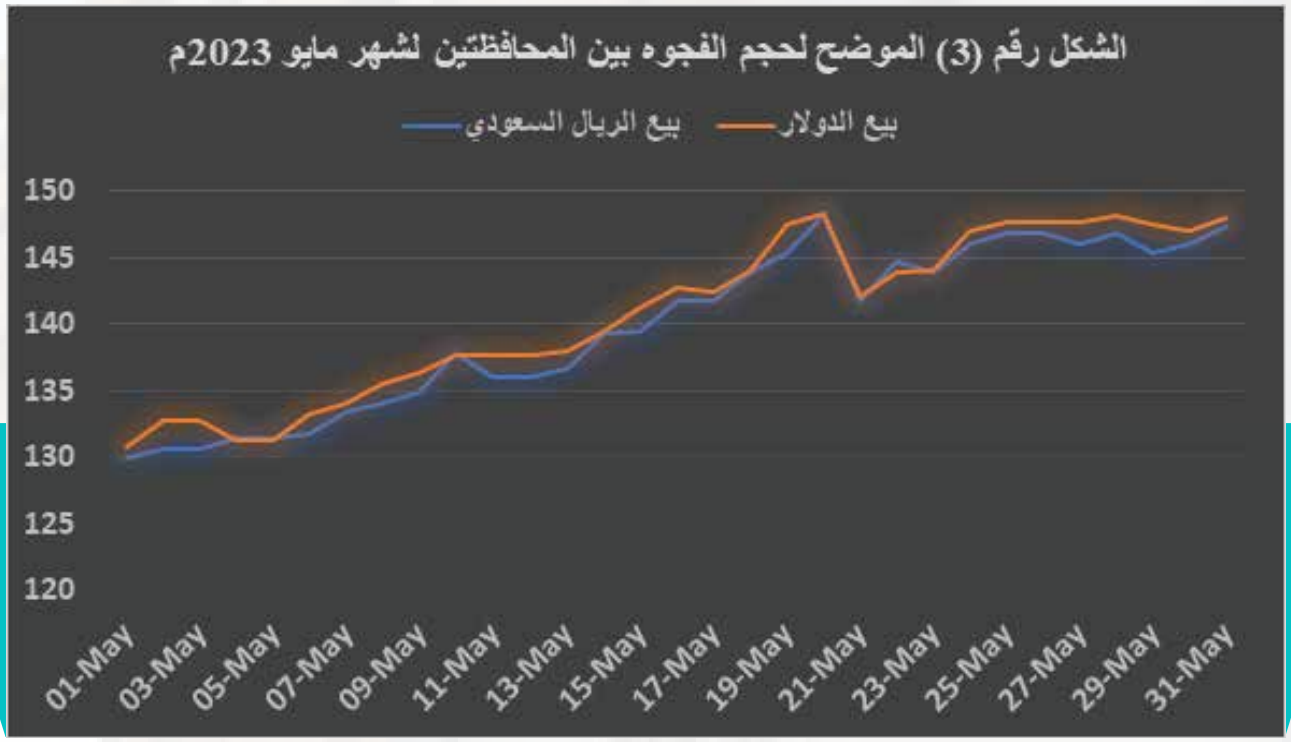

■ ثانيا: الفجوة بين المحافظتين (عدن/صنعاء):

من خلال تحليل حركه الفجوة بين المحافظتين نلاحظ تحسن في أسعار الصرف في محافظة صنعاء فقد انخفضت من 143.5 الى 140.7 ريال يمني / الريال السعودي و540 الى 530 ريال يمني / الدولار خلال الشهر

وعند تتبع الفارق بين الصرف في صنعاء وعدن نلاحظ توسع الفجوة لتبلغ في المتوسط 140 ريال يمني / الريال السعودي والدولار.

■ المزادات المعلنة خلال شهر مايو 2023م:

بلغ عدد المزادات المقدمة 5 مزادات وكان اجمالي المعروض منها 150 مليون دولار وبلغت قيمة العطاءات المقبولة 92447000 دولار وبنسبة 62% في حين كان متوسط سعر الصرف للمزادات خلال الشهر 1245 ريال مقابل الدولار كما هو الحال في اتجاه أسعار السوق نجد ان سعر الصرف للمزادات أخذ نفس الاتجاه التصاعدي ليرتفع من 1220 الى 1274 ريال وبمعدل نمو 4.4%، وبلغت قيمه العطاءات بالريال اليمني 114883706000 ريال.

وعند مقارنه المبالغ التي تم بيعها عبر البنك المركزي مع متوسط سعر الصرف للدولار في السوق البالغه 1273.6 ريال مقابل الدولار نجد ان الفارق الذي يمكن ان يحصل عليه من رست عليهم العطاءات هو 2856793200 ريال وهي مبالغ كبيره مع الملاحظ ان المزادات لن تحدث أي اثر عبى تحسن الأسعار خلال الشهر المنصرم.

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر مايو لعام 2023م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليون دولار	قيمة العطاءات المقبولة بالمليار ريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(17/2023)	02 - مايو	1242	1220	1220	30000000	16494000	20122680000	55%	100%
(18/2023)	09 - مايو	1250	1230	1230	30000000	25051000	30812730000	84%	100%
(19/2023)	16 - مايو	1263	1245	1245	30000000	20756000	25841220000	69%	100%
(20/2023)	23 - مايو	1290	1257	1257	30000000	17584000	22103088000	99%	100%
(21/2023)	30 - مايو	1310	1274	1274	30000000	12562000	16003988000	42%	100%

المصدر : البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

تطورات اقتصادية

الإبحار في البحر الأحمر:

الفرص الناشئة عبر المشهد الجيوسياسي المتغير

م/ ناصر صالح متاش
ترجمة خاصة عن "إيدلمان جلوبال"

■ شهدت منطقة البحر الأحمر ارتفاعًا طفيفًا في النشاط الاقتصادي مما يشير إلى زيادة فرص الاستثمار في السنوات المقبلة. ومع ذلك، لطالما عرفت المنطقة بعدم الاستقرار، ومن المرجح أن تظل مثيرة للجدل مع استمرار الصراعات القديمة في الغليان وتنافس القوى الإقليمية على موطئ قدم اقتصادي وحصة في السوق. مع استمرار القوى الإقليمية في السعي وراء المصالح الاقتصادية عبر البحر الأحمر، وتحديداً في القرن الأفريقي، سيتم تحفيز الأطراف المؤثرة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والصين للحد من النزاعات بين الدول وداخلها والتوسط فيها. بالنسبة لأولئك القادرين على التنقل بنجاح في المشهد الجيوسياسي المعقد والمتحول، من المرجح أن تزداد الفرص في التصنيع والسياحة وتطوير البنية التحتية في السنوات القادمة.

■ لمحة سريعة

لقد هيمنت على التاريخ الحديث للبحر الأحمر إلى حد كبير الصراعات بالوكالة وقعقعة السيوف الجيوسياسية. وبالتالي، فإن آفاق الاستثمار أو التوسع في المنطقة تنطوي على مخاطر عالية، وفي كثير من الحالات، لا يمكن تحملها. اليوم، استقرت الصراعات التي حددت منطقة البحر الأحمر في حالات هشة من الجمود والهدنة.

في الوقت الذي تضغط فيه الدول عبر القرن الأفريقي والشواطئ الشرقية للبحر الأحمر لتسوية النزاعات بين الدول وداخلها، تستثمر القوى الإقليمية والعالمية رأس المال والموارد لزيادة حصتها في السوق وإنشاء موطئ قدم جيوسياسي في هذه السوق الناشئة.

بينما ركزت السياسة الأمريكية على المسائل الأمنية في جنوب البحر الأحمر، يشير التوسع الاقتصادي الأجنبي على طول الساحل الغربي في القرن الأفريقي إلى زيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص الأمريكي في السنوات القادمة.

تتكون منطقة البحر الأحمر من ست دول ساحلية: مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي على طول الساحل الغربي. والسعودية واليمن على طول الساحل الشرقي. إلى جانب الدول الساحلية، تشارك الإمارات العربية المتحدة عسكريا في البحر الأحمر منذ عام 2015 وتواصل توسيع بصمتها الاستثمارية عبر القرن الأفريقي. إثيوبيا، وإن لم تكن دولة ساحلية، تعمل أيضًا على توسيع وجودها على طول البحر الأحمر من خلال استثمارات البنية التحتية في جيبوتي. برزت الصين أيضًا كقوة مؤثرة في البحر الأحمر، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى بناء أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي كجزء من مبادرة الحزام والطريق المستمرة (BRI).

تاريخيًا، نظرت الولايات المتحدة إلى البحر الأحمر من منظور أمن الشحن العالمي والبحري. القاعدة العسكرية الدائمة الوحيدة للولايات المتحدة في إفريقيا هي معسكر ليمونير، الذي يقع على طول القرن الأفريقي في جيبوتي. من هنا، تشن الولايات المتحدة عمليات عسكرية في الصومال واليمن كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب. لطالما ركزت السياسة الأمريكية في المنطقة على النفقات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب.

■ الصراعات الإقليمية تجد هدنة هشة

لقد هيمنت على التاريخ الحديث للبحر الأحمر إلى حد كبير الصراعات بالوكالة وقعقعة السيوف الجيوسياسية. وبالتالي، فإن آفاق الاستثمار أو التوسع في المنطقة تنطوي على مخاطر كبيره، وفي كثير من الحالات، لا يمكن تحملها. اليوم، استقرت الصراعات التي جعلت منطقة البحر الأحمر في حالات هشة من الجمود والهدنة.

منذ عام 2015، شكل الصراع بين الحوثيين والسعودية في اليمن تهديدات كبيرة للمصالح السياسية والاقتصادية عبر البحر الأحمر. أظهر الحوثيون قدراتهم في منع الابحار من خلال استخدام الألغام البحرية والصواريخ والقوارب البحرية المحملة بالمتفجرات. في عام 2018، استهدفت قوات الحوثي سفينة شحن سعودية، مما دفع المملكة العربية السعودية إلى وقف الشحنات البحرية مؤقتًا عبر البحر الأحمر. هدد الهجوم الحوثي في المنطقة الممرات الملاحية العالمية منذ اندلاع الصراع. يعد البحر الأحمر أحد أكثر ممرات الشحن أهمية في العالم، حيث تمثل قناة السويس 10 ٪ من إجمالي التجارة البحرية في العالم. كما أظهرت قوات الحوثيين القدرة من خلال الضربات التي شنت على البر الرئيسي ضد منشآت أرامكو السعودية في عام 2019.

ومع ذلك، أدى الإرهاق من الحرب والتكلفة الاقتصادية لأعمال القتال المستمرة إلى وصول هذا الصراع إلى هدنة هشة. في عام 2020، سحبت الإمارات قواتها من اليمن وأوقفت العمليات البرية ضد الحوثيين. اعتبارًا من أبريل 2022، و افقت المملكة العربية السعودية والحوثيين على وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة. اعتبارًا من يناير 2023، انخرط ممثلو السعودية والحوثيين في حوار عبر القنوات الخلفية للحفاظ على الهدنة. نظرًا لأن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تحولان تركيزهما إلى التوسع الاقتصادي والمنافسة، فإن جميع الأطراف لديها الحافز لتقليص خسائرها والحفاظ على الاستقرار على طول البحر الأحمر. من جانبهم، تميل الصين بالمثل إلى دعم إنهاء الأعمال العدائية، بالنظر إلى مصالحها الاقتصادية الناشئة في القرن الأفريقي والاعتماد على ممرات الشحن في البحر الأحمر لدعم مبادرة الحزام والطريق. على هذا النحو، تلعب الصين دور الوسيط المؤثر للضغط على إيران، وبالتالي الحوثيين، للبحث عن مخرج لإنهاء الصراع. مع استئناف العلاقات الدبلوماسية في مارس 2023 بين المملكة العربية السعودية و إيران، والتي توسطت فيها الصين، من المرجح أن تكون جميع الأطراف أكثر تحمسًا من أي وقت مضى لإنهاء الصراع في اليمن. كما انخرطت إثيوبيا وإريتريا في صراع طويل عبر الحدود يهدد الاستقرار الإقليمي. ابتداءً من نوفمبر 2020، حاربت حكومتا إثيوبيا وإريتريا جبهة تحرير تيغراي الشعبية في منطقة تيغراي الإثيوبية المتاخمة للحدود الإثيوبية الإريترية. ومع ذلك، في 2 نوفمبر 2022، و افقت جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية. ولا تزال هذه الهدنة هشة ولا يزال يتعين رؤية استعداد إريتريا لإنهاء الأعمال العدائية عبر الحدود. ومع ذلك، فإن وقف الأعمال العدائية في شمال إثيوبيا يدل على التحرك المتزايد نحو السلام في جميع أنحاء القرن الأفريقي. مع انتهاء الصراعات الإقليمية، تحول العديد من الدول أنظارها الآن إلى فرص الاستثمار الناشئة في المنطقة.

■ أهداف الاستثمار الإقليمي

في الوقت الذي تضغط فيه الدول عبر القرن الأفريقي والشواطئ الشرقية للبحر الأحمر لتسوية النزاعات بين الدول وداخلها، تستثمر القوى الإقليمية والعالمية رأس المال والموارد لزيادة حصتها في السوق و إنشاء موطئ قدم جيوسياسي في هذه السوق الناشئة. يسعى اللاعبون الأكثر نفوذاً في المنطقة - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والصين و إثيوبيا - إلى زيادة الوصول إلى مر افق الموانئ من أجل دعم الفرص التجارية المستقبلية، والوصول المفتوح إلى أسواق جديدة في إفريقيا، وتوسيع نطاق السياحة. وفي الوقت نفسه، تظهر الاقتصادات على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر مؤشرات على النمو المستدام وإمكانيات المستقبل. أظهرت إريتريا و إثيوبيا وجيبوتي بعضًا من أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم، حيث حقق كل منها نموًا يزيد عن 8 ٪ منذ عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، يشير النمو السكاني على طول القرن الأفريقي إلى سوق استهلاكي موسع وغير مستغل. على نطاق أوسع، من المتوقع أن يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي للبحر الأحمر أكثر من ثلاثة أضعاف بحلول عام 2050 وأن يرتفع من 1.8 تريليون دولار أمريكي إلى 6.1 تريليون دولار أمريكي. نتيجة لذلك، من المتوقع أن ترتفع التجارة من 881 مليار دولار إلى 4.7 تريليون دولار.

■ المملكة العربية السعودية

منذ عام 2018، تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم أكثر من 3 مليارات دولار كمساعدات لصندوق استثمار مشترك في السودان، مع التركيز على قطاعات الطاقة والكهرباء والتعدين والنقل والاتصالات وصيد الأسماك والسكك الحديدية. محليًا، يسعى صندوق الاستثمارات العامة (PIF) إلى تنفيذ مشاريع سياحية واسعة النطاق على طول ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية. خصص صندوق الاستثمارات العامة 500 مليار دولار أمريكي لتطوير منطقة نيوم الاقتصادية، والتي يتم بناؤها كمدينة معرفية ومدينة سيتم تشغيلها بالكامل باستخدام الطاقة المتجددة. استثمر صندوق الاستثمارات العامة ما بين 15 و16 مليار دولار أمريكي إضافي في مشروع البحر الأحمر، والذي سيتم تطويره ليصبح وجهة سياحية فاخرة على طول 90 جزيرة سعودية في البحر الأحمر. في مارس 2022، استحوذت شركة جدة المركزية للتطوير، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، على عقار لمشروع جدة المركزي، في محاولة تقدر تكلفتها بـ 20.4 مليار دولار أمريكي.

■ الإمارات العربية المتحدة

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة

حملة قوية لتوسيع وجودها في الموانئ على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر. بقيادة موانئ دبي العالمية، ركزت الإمارات العربية المتحدة مشاريع تطوير الموانئ في العين السخنة على طول الساحل المصري، وبربرة على طول ساحل أرض الصومال، والسنغال. إجمالاً، التزمت الإمارات بإنفاق 1.72 مليار دولار أمريكي على البنية التحتية للموانئ في إفريقيا بين عامي 2021 و2023. وتجدر الإشارة إلى أن موانئ دبي العالمية تخطط لإنشاء منطقة حرة في بربرة، تحاكي المنطقة الحرة في جبل علي في دبي. من خلال هذا الجهد، تخطط دولة الإمارات العربية المتحدة لتحويل بربرة إلى مركز بحري يخدم البلدان غير الساحلية في المنطقة، ليشمل إثيوبيا. في نهاية المطاف، تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى إنشاء شبكة لوجستية عبر البحر الأحمر لامتصاص جزء من حصتها في السوق بعيدًا عن مبادرة الحزام والطريق الصينية.

■ الصين

يعد الوصول إلى قناة السويس وخليج عدن والبحر الأحمر جزءًا لا يتجزأ من طريق الحرير البحري الصيني (MSR). نتيجة لذلك، ركزت معظم استثمارات الصين في المنطقة حتى الآن على إنشاء الموانئ ومنشآت التخزين. والجدير بالذكر أن جيش التحرير الشعبي (PLA) افتتح في عام 2017 أول قاعدة خارجية له في جيبوتي لتأمين الشحن الصيني عبر البحر الأحمر وباب المندب. يسمح موطئ القدم الاستراتيجي للصين بالحفاظ على الوصول والأمن على طول ممرات الشحن الاستراتيجية عبر البحر الأحمر. ودعماً لمبادرة الحزام والطريق، وسعت الصين من حضورها التجاري عبر البحر الأحمر. على وجه التحديد، ركزت الصين قدرًا كبيرًا من الاهتمام والموارد على مرافق الموانئ المصرية. تمتلك شركة COSCO Shipping Ports Limited الصينية حصة 20 ٪ في شركة حاويات قناة السويس في مصر.

■ أثيوبيا

تسعى إثيوبيا أيضًا إلى الاستثمار والتطوير في مرافق الموانئ على طول الشواطئ الغربية للبحر الأحمر من خلال صندوق الثروة السيادي الناشئ الإثيوبي للاستثمار القابضة (EIH). على وجه التحديد، تحاول إثيوبيا توسيع وجودها ونفوذها في جيبوتي، لأن هذا يوفر لإثيوبيا غير الساحلية وصولاً موثوقًا إلى البحر الأحمر. على هذا النحو، ضمنت EIH ملكية 30 ٪ لمرفق ميناء جديد في جيبوتي. تسعى EIH أيضًا إلى توسيع مرافق ميناء جيبوتي للنفط من أجل تحسين وصول إثيوبيا إلى شحنات النفط.

■ الولايات المتحدة

تهيمن المصالح العسكرية والأمنية على تركيز الولايات المتحدة في منطقة البحر الأحمر. ركز نهج واشنطن تجاه البحر الأحمر على قائمة ضيقة من الأولويات، والتي تشمل تأمين ممرات الشحن عبر قناة السويس والبحر الأحمر وباب المندب. ولهذه الغاية، أنشأت الولايات المتحدة قوة المهام البحرية المشتركة 153 في عام 2022 لمكافحة التهريب وتهريب الأسلحة وتأمين الممرات المائية في البحر الأحمر. بخلاف الأمن البحري، أعلنت الولايات المتحدة عن مبادرة البحر الأحمر في نوفمبر 2022، والتي تهدف إلى حماية النظام البيئي المرجاني للبحر الأحمر وتعزيز السياحة الصديقة للبيئة. ومع ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة لم تمنح الأولوية للاستثمار في البحر الأحمر على نفس النطاق مثل المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة أو الصين.

■ تحديد الفرص

مع تنامي المنافسة على النفوذ والميزة الجيوسياسية في منطقة البحر الأحمر، من المرجح أن تفتح استثمارات أكبر آفاقًا وفرصًا جديدة في المنطقة. كما هو الحال في كثير من الأحيان في الأسواق الناشئة بعد الصراع، ستكون مشاريع البنية التحتية أولوية مبكرة على طول الشواطئ الغربية للبحر الأحمر من أجل تطوير الخط الساحلي، وزيادة موانئ المياه العميقة، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق المتنامية في القرن الأفريقي. من افريقيا. أعطت "مبادرة القرن الأفريقي"، التي صاغتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الأولوية للاستثمار وتطوير روابط الترابط عبر القرن الأفريقي لدعم ترابط النقل والطاقة. من ناحيتهم، حكومات إثيوبيا وإريتريا، وقد حددت جيبوتي في استراتيجياتهما الوطنية الرغبة في زيادة الاستثمار في البنية التحتية. على المدى القريب، توجد فرص في مشاريع البنية التحتية، لتشمل بناء الموانئ والطرق والتنمية الساحلية. بالنسبة لأولئك القادرين على التنقل في المد والجزر الجيوسياسي المتغير باستمرار للبحر الأحمر، من المرجح أن تزداد الفرص في هذه المنطقة في السنوات القادمة.

يتمتع القطاع الخاص في الولايات المتحدة بمكانة جيدة للاستفادة من الفرص المتزايدة في المنطقة. أصبحت الدول الأفريقية حذرة بشكل متزايد من "دبلوماسية فخ الديون" المتصورة للصين. بين عامي 2000 و2020، زاد الدين الخارجي لأفريقيا خمسة أضعاف إلى 696 مليار دولار أمريكي. يمتلك المقرضون الصينيون 12 ٪ من هذا الدين. وفي الوقت نفسه، فإن الدول الأفريقية حذرة أيضًا من جهود الخليج المتصورة لتخصيص استثمارات كبيرة كوسيلة لشراء التحالفات. أثار الخلاف السعودي القطري في 2017 قلق القادة الأفارقة من أن الاستثمارات الخليجية جاءت مصحوبة باتفاقيات ولاء ضمنية. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يستفيد الاستثمار الخاص في الولايات المتحدة باعتباره الشريك المفضل في المنطقة. على المدى القريب، ترحب الدول المطلة على البحر الأحمر بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية. مع تطور هذه الأسواق.

التعريف بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

عرض: أ/ حسين شيخ بارجاء
عضو الهيئة الوطنية العليالمكافحة الفساد

■ بات الفساد يشكل خطراً محدقاً بالمجتمعات ويلحق اضراراً مباشرة على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما يتركه من أثر في تقويض سيادة القانون وانتشار الجريمة المنظمة وتعطيل خطط التنمية وزيادة حدة الفقر وهدم القيم الاجتماعية والإنسانية التي تمس المجتمعات على حد سواء. والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بحكم مهامها واختصاصاتها وأهدافها المحددة بموجب القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد ولائحته التنفيذية وضع لها المشرع الوطني مهمة منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وأثاره وملاحقة مرتكبيه في صدارة الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها بالشراكة مع بقية اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة وتكامل الأدوار بين أطراف المنظومة يحقق الضمانة الفعلية لتوفير الحماية للأموال والممتلكات العامة من مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري والعبث بالموارد العامة وأصول وممتلكات الدولة.

■ إن ما ينبغي التأكيد عليه أن أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة وعلى نحو خاص في تحقيق اهدافها ومسئولياتها الجسيمة يعود للمرجعية القانونية التي تستند عليه الهيئة والمتمثلة في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والتي نصت ضمن أحكامها على إنشاء الهيئة بعد أن أصبح استحقاق عبرت عنه الاتفاقية وبموجبه انشأت الهيئة في عام 2007م، وكذا المرجعية القانونية الأخرى المتمثلة في القانون رقم (39) لسنة 2006م ولائحته التنفيذية وتستند إليه الهيئة عند القيام بمهامها وممارسة صلاحياتها ويلاحظ مدى الانسجام والموائمة في الأهداف المبينة في كل من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والقانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد، الأمر الذي جعل الهيئة في مقدمة وطليعة اطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد القادرة على التعاطي بقوة وبفعالية مع مقتضيات ومتطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وتوفير الحماية اللازمة للأموال العامة لما تمتلكه الهيئة من صلاحيات قانونية استثنائية تضمنها القانون منها حق تعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين النافذة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها.

بالإضافة إلى العديد من الصلاحيات الممنوحة طبقاً لقانون الهيئة والتي سيتم تناولها في هذا العرض الخاص بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

■ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

1- مقدمة عن الاتفاقية:

- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (61/55) بتاريخ 4 ديسمبر 2000م الذي قضى بوضع وثيقة قانونية فعالة لمكافحة الفساد تكون مستقلة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- تم تشكيل لجنة متخصصة للتفاوض بشأن مشروع الاتفاقية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- عقدت عدة مؤتمرات لاستعراض مشروع الاتفاقية في العاصمة النمساوية – فيننا - خلال الفترة من 2000/6/17م وحتى 2003/10/1م.
- تم التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى بالمؤتمر السياسي رفيع المستوى المنعقد في مدينة ميريدا بالمكسيك خلال الفترة من 11-9 ديسمبر 2003م.
- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (4/58) وتاريخ 31 أكتوبر 2003م بتسمية يوم 9 ديسمبر من كل عام باليوم العالمي لمكافحة الفساد من أجل إذكاء الوعي بظاهرة الفساد وبذور الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
- دخلت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005م.
- أصبحت بلادنا أحد أطراف الاتفاقية الدولية بعد صدور القانون رقم (47) لسنة 2005م بشأن اعتماد الاتفاقية.
- تم تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كأحد الاستحقاقات المترتبة على هذه الاتفاقية وتحديداً المادة (6) من الاتفاقية.

2- الترتيبات المؤسسية والتشريعية بعد المصادقة على الاتفاقية:

تعد بلادنا من أوائل الدول التي بادرت إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لمكافحة الفساد

وتم القيام بعدد من الترتيبات المؤسسية والتشريعية منها:

- انضمام بلادنا إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والمصادقة عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2005م.
- صدور القانون رقم 30 لسنة 2006م بشأن الإقرار بالذمة المالية.
- صدور القانون رقم 39 لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد.
- اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 19 لسنة 2010م.
- القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية والذي حل محل القانون رقم 3 لسنة 1997م.
- القانون رقم 1 لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي حل محل القانون رقم 35 لسنة 2003م بشأن غسل الأموال.

3- أهداف الاتفاقية:

حددت المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهداف المجتمع الدولي من مكافحة الفساد وهي:

1. ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد.
2. ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات.
3. تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشئون العمومية والممتلكات العامة.

4- الأحكام التي تضمنتها الاتفاقية:

تضمنت الاتفاقية ثمانية فصول توزعت إلى (71) مادة يمكن توضيحها كما يلي:

• الفصل الأول: أحكام عامة (مادة 1 إلى مادة 4) ويتضمن هذا الفصل بيان الأهداف والأغراض للاتفاقية والمصطلحات المستخدمة في هذه الاتفاقية.

• الفصل الثاني: التدابير الوقائية (مادة 5 إلى مادة 14).

ويتضمن هذا الفصل شرح سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية من حيث إنشاء هيئات مكافحة الفساد ووضع تدابير لمدونات وقواعد سلوك للموظفين العموميين والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة وتدابير منع غسل الأموال.

• الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون (مادة 15 إلى مادة 42).

ويتضمن هذا الفصل توضيح التدابير التشريعية التي تتخذها كل دولة طرف لتجريم رشوة الموظفين العموميين الوطنيين والأجانب واختلاس الممتلكات والمتاجرة بالنفوذ والإثراء غير المشروع وإعاقة سير العدالة.

• الفصل الرابع: التعاون الدولي (مادة 43 إلى مادة 50).

ويتضمن هذا الفصل موضوع تعاون الدول الأطراف في الاتفاقية في المسائل الجنائية من خلال تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والتحقيقات المشتركة والمساعدة القانونية المتبادلة.

• الفصل الخامس: استرداد الموجودات (مادة 51 إلى مادة 59).

ويتضمن هذا الفصل أهم أحكام هذه الاتفاقية وهي استرداد الموجودات المتأتية من أفعال الفساد وباعتبارها أحد الأحكام الأساسية للاتفاقية وعلى الدول الأطراف أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة في هذا المجال من خلال منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة.

• الفصل السادس: المساعدات وتبادل المعلومات (مادة 60 إلى مادة 62).

ويتناول هذا الفصل التدريب والمساعدة التقنية بحيث تقوم كل دولة طرف باستحداث وتطوير برامج تدريبية خاصة لموظفيها المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته، وجمع المعلومات المتعلقة بالفساد ومكافحته.

• الفصل السابع: آليات التنفيذ (مادة 63 إلى مادة 64).

وينشأ بمقتضى هذا الفصل مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية وإنشاء الأمانة الخاصة بمؤتمر الدول الأطراف ويتولى الأمين العام للأمم المتحدة توفير خدماتها المناسبة.

• الفصل الثامن: أحكام ختامية: (مادة 65 إلى مادة 71).

ويتضمن هذا الفصل أحكام ختامية منها أن تتخذ كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ما يلزم من تدابير تشريعية وإدارية لضمان تنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية.

5- آليات تنفيذ الاتفاقية:

هي آلية مناسبة وفعالة للمساعدة على استعراض تنفيذ الاتفاقية وإنشاء فريق عمل مفتوح العضوية مؤلف من خبراء حكوميين دوليين ليقدم توصياته إليه، فقد أعتمد مؤتمر الدول الأطراف آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقوم على أساس أن تقدم الدول تقييمها الذاتي لتنفيذها بنود الاتفاقية وتقوم دولتان من الأطراف بمراجعة هذا التقييم وإبداء الملاحظات عليه، ويعد ضمن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المادة (63) مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية:

• عملاً بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد فقد تم إنشاء مؤتمر دول الأطراف لغرض متابعة تنفيذ الاتفاقية من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية من أجل تشجيع تنفيذها واستعراضها.

• يتولى الأمين العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر الدول الأطراف في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية، وبعد ذلك تعقد اجتماعات منتظمة لمؤتمر الدول الأطراف وفقاً للنظام الداخلي الذي يعتمده المؤتمر.

• يتفق مؤتمر الدول الأطراف على أنشطة وإجراءات وطرائق عمل لتحقيق الأهداف المبينة في الفقرة (1) من هذه المادة بما في ذلك تسيير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف واستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية من جانب الدول الأطراف وتقديم توصيات لتحسين تنفيذ هذه الاتفاقية.

• يكتسب مؤتمر الدول الأطراف المعرفة اللازمة بالتدابير التي تتخذها هذه الدول لتنفيذ هذه الاتفاقية والصعوبات التي تواجهها في ذلك من خلال المعلومات التي تقدمها هذه الدول.

• تقوم كل دولة طرف بتزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن برامجها وخططها وممارساتها وكذلك عن تدابيرها التشريعية والإدارية الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقية حسبما يقضي به مؤتمر الأطراف.

الفيدرالية المالية

أ.د.محمد علي قحطان

■ تعرف الفدرالية المالية بأنها السياسة الخاصة بتوزيع الثروات الطبيعية وكذا الصلاحيات المالية بطريقة منظمة بين مستويات الحكم في الدولة ((الفدرالية)) . ويشمل ذلك آليات إدارة المتغيرات المالية ابتداءا من تحديد ملكيات الموارد الطبيعية وعوائدها وطريقة توزيعها بين الحكومة المركزية وحكومات ألاجزاء المكونة للدولة وكذا ادارة السياسات المالية والنقدية وإعداد الموزانة العامة للدولة ونظام المدفوعات والسياسة الضريبية وكافة العلاقات المالية بين الحكومات المحلية والحكومة المركزية وكذلك بين الدولة والعالم الخارجي. ويمكننا توضيح ما نود مناقشته على النحو الآتي :

■ اولاً: في مجال الثروات الطبيعية:

تمثل هذه الثروات أهم مصادر الدخل في العديد من البلدان ذات الاقتصاد الريعي والذي عادة يعتمد على مصدر وحيد للدخل القومي وبالأخص النفط والغاز الطبيعي. وتعد اليمن من هذه الدول.
ولذلك فإن الصراع على ملكية هذه الثروات وعائداتها تأخذ مساحة واسعة من النقاش والجدل وتختلف المعالجات الدستورية والقانونية باختلاف طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الفدرالية.

بينما في الدول الفدرالية التي تتسم بتنوع الأنشطة الاقتصادية يتم اعتماد ملكية هذه الثروات للإقليم أو الولاية المنتجة، كما هو الحال في : كندا، سويسرا وأستراليا على سبيل المثال.
بينما في الدول الريعية، التي تعتمد بشكل رئيسي على الثروات الطبيعية فهناك نموذجين: في النموذج الاول تعود ملكية الثروات الطبيعية فيها للإقليم أو الولاية المنتجة مثل: دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تعود ملكية الثروات الطبيعية للإمارة المنتجة... وفي النموذج الاخر تعود ملكية الثروات الطبيعية للحكومة المركزية. حيث تسيطر على إيرادات هذه الثروة بالكامل، مثال ذلك ما يتم في روسيا الاتحادية. حيث تسيطر الحكومة المركزية على قطاع النفط الخام بالكامل.

ونستخلص من ذلك بأنه لا يوجد نموذج واحد لمعالجة ملكية الثروات الطبيعية تسير عليه كافة الدول الفدرالية، بل هناك نماذج مختلفة وبحسب طبيعة شكل الدولة وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية.
ومع ذلك يمكن القول بأن هناك سمات مشتركة يمكن ملاحظتها في شكل الدول الفدرالية التي تشكلت من أكثر من دولة. فقد ظلت كل منها محتفظة بملكيتها للثروات الطبيعية، الأمر الذي أوجد حالة من التفاوت في مستوى الدخل المحلي الإجمالي وبالتالي تمايز واختلاف في المستويات الاقتصادية والمعيشية لمكونات الدولة الاتحادية وينعكس ذلك في تباين مستوى نفوذ كل مكون على قرارات الحكومة المركزية. حيث تتمتع المكونات ذات الدخل الأكبر أو المرتفع بنفوذ أقوى بالإضافة إلى أنها تشكل مناطق جذب سكاني يؤدي إلى اختلال في التوزيع الديمجرافي للسكان والتنمية.
ونظرا لذلك فإن الكثير من الأنظمة الفدرالية في العالم تلجأ لوضع معالجات وابتكار نظم إدارية ومالية لإعادة توزيع الدخل وبشكل يؤدي إلى تقليص التفاوت بين مكونات الدولة وتحقيق تنمية

متوازنة لاقاليم الدولة. وذلك استنادا إلى ما يمكن الأخذ به في ظوء الخصائص الذاتية والتجارب الدولية القائمة.

وبالنظر للحالة اليمنية يمكن ملاحظة مايلي:

هناك شبه إجماع إلى استحالة العودة لانظة الحكم السابقة بالشكل البسيط للدولة والاتجاه العام يشير إلى أهمية أن يكون هناك نظام حكم فدرالي لا تتركز فيه السلطة والثروة في مركز الدولة ويظل اطر افها يعانون من الفقر والتخلف والبطالة وانخفاض الدخل وسوء المعيشة كما أن تركز الثروة في مركز الدولة قد أدى إلى الكثير من مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأدى إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية وصعوبة بناء دولة عصرية متطورة اقتصاديا، بمقومات ما تعيشه دول العالم اليوم.

الاتجاه العام يشير إلى أهمية وجود نظام حكم فيدرالي لا تتركز فيه السلطة والثروة في مركز الدولة

وانطلاقا من الوضع الحالي بما يخص الثروة الطبيعية في اليمن تشير المعطيات الرسمية قبل الحرب (قبل عام 2015) إلى ما يلي:

1) حجم الاحتياطيات النفطية المكتشفة تقدر بنحو 9.1 مليار برميل ومخزون الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 2.18 ترليون قدم مكعب.

2) إنتاج النفط الخام يتراوح مابين (300 - 350) الف برميل يوميا حتى عام 2014 .وهناك 83 قطاع نفطي انتاجي و30 قطاع استكشافي تنتشر في محافظات عدة شمالية وجنوبية وهي: مأرب، الجوف، شبوة وحضرموت. مع ملاحظة بأن هناك تقارير تشير إلى أن هذه المعطيات غير دقيقة بسبب انتشار الفساد بهذا القطاع. وبعض التقارير تشير إلى أن المخزون النفطي لليمن قارب على النضوب. ومن بين هذه التقارير تقرير للبنك الدولي يتضمن تحذير من نضوب النفط وينصح بضرورة الإسراع في تنويع مصادر الدخل القومي. وبالنسبة للغاز الطبيعي هناك معلومات تؤكد وجود صفقات فساد تم بموجبها بيع كميات كبيرة باتفاقيات طويلة الأجل وبأسعار بسيطة وثابتة لا تتغير مع تغير الأسعار.

3) يصدر النفط والغاز عبر ثلاثة موانئ معدة للتصدير، هي:

- رأس عيسى في محافظة الحديدة.
- الشحر (الضبة) في محافظة حضرموت
- بلحاف (بئر علي) في محافظة شبوة.

4) يشكل دخل النفط والغاز نسبة 30 % من إجمالي الناتج المحلي لليمن ونسبة تتراوح بين (90 63-) % من إجمالي الصادرات اليمنية للعالم الخارجي ويتم تمويل نسبة 70 % من الموازنة العامة للدولة من عوائد النفط والغاز.

ونستخلص من ذلك بأن اقتصاد الدولة مرتكز بدرجة أساسية على ثروتي النفط والغاز وجميع القطاعات الاقتصادية مساهمتها في النشاط الاقتصادي تكاد تكون هامشية.

ويؤكد ذلك أن أهم عوامل تأجيج الصراعات والحروب الدائمة في اليمن هو تركز السلطة والثروة.

■ ثانيا: المصادر الأخرى لجمع الأموال العامة للدولة:

هناك ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- الضرائب
- الدين العام
- عوائد الاستثمارات العامة

يعتبر تنظيم إدارة هذه الموارد المالية وتوزيع صلاحيات جمعها لكل مستوى من مستويات الحكم في الدولة الفدرالية مهم للغاية لسببين هما:

الأول :إن الموارد المالية هي أداة التمكين للحكومات المحلية لممارسة مسئولياتها التشريعية والتنفيذية وحسب ما يتم إقراره في الدساتير والقوانين المنظمة.

توزيع الثروة الوطنية وعائداتها يجب أن يضمن تحقيق التوازن التنموي لجميع محافظات الدولة الاتحادية ومن دون تمييز

الثاني: ان سلطات الحكومات المحلية على جمع الموارد المالية مثل الضرائب وغيرها وبنفس الوقت سلطة الإنفاق هي من تعطي القدرة للحكومة على التأثير في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسيطرة على الأوضاع في الإطار الجغرافي المحدد.

وفي هذا الإطار هناك تجارب متعددة ومختلفة وتبين الدساتير والتشريعات في تلك التجارب سلطات جمع الإيرادات الخاصة بكل مستوى من مستويات الحكم.

وعند الأخذ بشكل نظام فدرالي للدولة في اليمن ينبغي دراسة هذه التجارب والاستفادة منها في وضع النصوص المناسبة للبلد مع أهمية أن يراعى أن أي توزيع للثروة الوطنية وعائداتها لابد أن يضمن تحقيق التوازن التنموي لجميع محافظات الدولة الاتحادية ومن دون تمييز. وذلك من خلال تخصيص حصص عادلة للمحافظات المنتجة تكفي للقيام

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الإلكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الموبايل البنكي
NBY Mobile

الانترنت البنكي
NBY Online

تصميم: حازم السنيني

App Store
Google Play

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

تسويق التمور في حضرموت بين الاستهلاك والتصدير

أ.د. ليبيا عبود باحويرث
اقتصاد وإدارة الموارد
طيف سالم بن قديم
باحثة تخصص تسويق

■ يلعب انتاج التمور دورا أساسيا في النمو الاقتصادي في المنطقة، حيث يعد من القطاعات الإنتاجية التي تتطلب عمالة متخصصة كون الإنتاجية تأثرت بعدة عوامل منها ما يتعلق بضعف الأداء التسويقي وغياب التنافسية للتمور المنتجة، كثرة الوسطاء وتشعب سلسلة التسويق على المستوى الداخلي مما أثر على المزارعين وجعلهم اقل المستفيدين من تسويق منتجاتهم من التمور، حيث ان عملية دعم وتسويق التمور داخليا وخارجيا ورفع مردوديته يعد من العوامل المهمة التي ستساعد على ضمان تنمية مستدامة لإنتاجيته، فهناك تشعب للتسويق لمنتجات التمور:

■ أولاً: التسويق المحلي للتمور:

ان اهتمام الدول عادتا بالتسويق المحلي لمنتجاتها بنسبة كبيرة يكون نتيجة لضعف التسويق الدولي، والذي تندرج بشكل عام تحت غياب الآلية الواضحة للتسويق الداخلي للمنتجات ومنها التمور، كون هذه الآلية تمر غالبا عبر عدد من الوسطاء مما يؤدي الى رفع سعر التمر على المستهلك وفي نفس الوقت لا يعود بدخل مناسب على المزارع والذي يعتبر أضعف الحلقات في التسويق الداخلي للتمور، والذي من خلال الدراسات اتضح ان الوسطاء هم أكبر المستفيدين من العملية الإنتاجية.

■ ثانيا: التسويق الخارجي التمور:

بما ان التسويق لاي منتج بشكل عام له مردود اقتصادي كبير، الا ان التمور لها خصوصية من عدة نواحي ويعتبر الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة نتيجة للعديد من المعوقات التي تواجهها ومنها: شحة المعطيات حول تكلفة انتاج التمور ومردوديتها التي لا تساعد على تقييم نسبة مردودية تسويقه، وضعف الارشاد للمزارعين مما أدى الى ضعف الإنتاجية، بالإضافة الى انعدام المواصفات التسويقية للأصناف المنتجة من التمور، مع قلة المعرفة باحتياجات السوق الدولية للتمور ومواصفاتها، حيث تضمنت أيضا إصابة المنتجات بالحشرات والذي اثر بشكل كبير على جودة وحجم المنتج من التمور، و أيضا عدم ملائمة وسائل التغليف مع متطلبات السوق الدولية للتمور، اما اثر وفرة المختبرات والتي انعكست سلبا على مر اقبة الجودة للمنتج في محطات الفرز والتغليف. في حضرموت والتي تتميز بإنتاج التمور وبأصنافه المعروفة – المديني والجهمي والمجراف والجزاز والحمراء والازار والسبية وغيرها، حيث تحتل مركزا متقدما محليا في الإنتاج للتمور والذي يبلغ نحو 96790 طن من اجمالي عدد نخيل تصل الى 1.5 مليون نخلة بأصنافه المختلفة والبالغ عددها 65 نوعا، ونتيجة لتوفر المصادر المائية زادت جودة المنتج الحضرمي من التمور رغم وجود الكثير من المعوقات الزراعية والفنية من أهمها قلة البحوث والدراسات للسوق الخارجي ولعلها من ابرز المعوقات للتوسع في هذه الإنتاجية، ورغم تزايد الطلب على المنتج الأعلى جودتا عالميا الا ان ابرز ما يعيق التوسع في الإنتاجية هو تقادم السدود والتي تسببت في انخفاض نسبة المياه التي تحتاجها الشجرة كون السقي يكون سطحي مما يؤثر على جودة المنتج، وحجم الإنتاج، وعدد أشجار النخيل، التي اثر عليها سلبا

انعدام مشاتلها المركزية وتداخل مع كثافة الزراعة العشوائية وضعف الارشاد الزراعي الناجم عن شحة او انعدام المورد البشري المتخصص في مجال النخيل وانتاجيته.

وما يتوجب علينا التعرف بان هذه الإنتاجية هل تستهلك محليا او يتم تصديرها بما يتوافق ومواصفات السوق العالمية؟

وبعد التعرف على التسويق الداخلي والخارجي ومتطلباته فان من ابرز ما يؤثر على منتجاتنا من التمور الحضرمية بشكل عام عدم وجود دراسات حديثة لدى المراكز المتخصصة ذات الصلة عن حجم الاستهلاك المحلي وحاجة السوق الخارجي لهذا المنتج مع تحديد الوجهة التصديرية له وتحديد الدول التي سيتم تسويق المنتجات من التمور الحضرمية فيها.

وهل منتجاتنا من التمور بعد السلسلة كاملة لديها القدرة على المنافسة الدولية؟

كون اسواقنا أصبحت تزخم بمنتجات مستورده من التمور تصل الى اكثر من 14 صنف والتي اثرت بشكل كبير على الاستهلاك من منتجات التمور المحلية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل جودة المنتج للتمر الحضرمي لا تتوافق مع

المواصفات الدولية؟ وبما ان القول بان الأسواق المحلية تزخر بالتمور المستوردة- نطرح اقرب للسؤال نفسه – هل التمر المستورد تم فحصة مختبريا (كيميائيا وبيولوجيا) كي يحافظ على الامن الغذائي وبالتالي على صحة المستهلك والمواصفات الخاصة ببلد المستوردين له، كون فحص المنتجات في المنافذ تعتمد على الطرق التقليدية ومستندات بلد المنشاء، حيث ان السلسلة الاقتصادية للتمور في أي بلد تتكون من عدة عوامل منها زيادة الإنتاجية من الفسائل، وتأهيل المزارعين بالطرق الصحيحة والحديثة للتعامل مع النخلة ومنتجاتها، ويليه مرحلة الحصاد والتي اتضح ان اغلب المزارعين في حضرموت يتبعون الطرق التقليدية، وهناك الإشارة الى ضرورة فرز المنتجات من التمور في الحقل بشكل اولي مع انعدام الحفظ بالطرق الحديثة (بالثلاجات) التي تحافظ على جودة المنتجات للمنافسة المحلية والعالمية، منها الى التصنيع حيث لا يستفاد من هذا المنتج بشكل امثل (بالتصنيف - سلع ممتازة ورديئة).

اما مرحلة التسويق ونتيجة عدم توفر الدراسات الحديثة والتي تساهم بشكل كبير في معرفة المواصفات التسويقية لهذا

المنتج وبالتالي غياب التوجه الى التسويق الدولي مع انخفاض المردود للمنتجين من التسويق الداخلي أيضا.

اذا يتوجب علينا وكي نرفع تنافسية التمور الحضرمية في الأسواق المحلية والدولية ورفع قيمة صادراتها من خلال: الاعداد لمواصفات تسويقية للأصناف القابلة للتسويق دوليا مع علامتها المميزة حسب مناطق انتاجها جغرافيا، والترويج لهذه العلامة بمختلف الوسائل وخصوصا في الأسواق العالمية، والاطلاع على الكيفية لوصول المنتجات لتلك الأسواق، ومن هنا تبرز أهمية تطوير الإنتاجية للتمور وتجهيزها للتصدير استجابة للمواصفات الدولية، حيث اننا لن نتمكن من تطوير الإنتاج الزراعي الا بتأهيل وتدريب المزارعين والمنتجين للتمور في حضرموت، وكيفية اعداد منتجاتهم للتسويق الداخلي والخارجي بشكل تنافسي، وتشجيعا كي يحقق المزارع اعلى ربح ممكن من منتجاته يفضل ان يكون هناك تنسيق من قبل السلطة المحلية ممثلة بمكاتبها بتوقيع عقود مباشرة بين المزارعين والمصدرين وإلغاء دور الوسطاء الذي اثر على سعر المنتج من التمور وبالتالي انخفاض الطلب علية محليا.

مفهوم المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية

م. عبد القادر خضر السميطي

■ ظهرت إدارة المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية في السبعينات من القرن الماضي حيث كان لمركز الأبحاث والإرشاد الزراعي بالكود الدور الكبير في نشر هذه الطريقة بين أوساط المزارعين وتطبيقها في معظم مزارع ما كان يسمى بمزارع الدولة وكذلك حقول المزارعين في مختلف مناطق دلتا أبين ودلتا لحج وبعض المحافظات الأخرى التي كانت توجد فيها محطات زراعيه تتبع البحوث الزراعية إداريا وفنيا وماليا حيث كان يوجد في مخازن المركز أصناف قليله من المبيدات الزراعية الخاصة في مركز البحوث الزراعية بالكود والتي لا تستخدم الا في إطار ضيق للتجارب التي يقوم بها المركز والذي كان عددها لا يتجاوز العشرة أنواع ومن أهمها السيفين ٨٠٪ والديبتركس او ابو سبوله أو ابو هنده كما كان يسميه المزارعين والدايمثوايت والزينب والمانب والنوفاكرون والليباسيد والسوبر أسيد.. الخ،

■ ولا يسمح لأي كان باستخدامها الا بعد ان يوصي بها وتنزل التوصية إلى الإرشاد الزراعي لنشرها بين أوساط المزارعين وكانت عملية الرش لا تتم الا بعد إجراء عملية الفحص للنباتات من قبل الباحث أو المرشد الزراعي ويتم الفحص بدقه وإذا وصلت نسبة الاصابة إلى الحد الحرج وهو أكثر من ١٨٪ تقريبا يتم الاستنفار من قبل الجميع ويتم تحديد المبيد المناسب وتكليف العامل الماهر مع توفير له كل وسائل الأمان من الكمامات والجلافز والنظارات وأدوات خلط المبيد بعد تحديد كمية المبيدات للتر الواحد من الماء وهنا يتم تحديد فترة التجريب للمبيد على حسب قوة المادة الفعالة في كثير من حقول المزارعين أثناء نزولنا الميداني كنا نشاهد بعض أنواع المفترسات مَثل أسد المن الدعسوقة والذباب الطنان وبعض أنواع الخنافس وغير ذلك من الاعداء الحيوية ونقولها للأمانة وللتاريخ أن تلك الفترة كانت لدى الناس ثقافه زراعيه إلى حدا ما وكان هناك نوع من الحرص من قبل الكثير من المزارعين فلم يقوم المزارع برش محصوله جزافا ولكنه يستشير ويطلب من الفنيين المشورة فيما إذا كان يقوم بالرش أم يعتمد على مقاومة المحصول للآفات الزراعية وكان هذا النظام ثابت ويعتبر اساس للحفاظ على التوازن البيئي والحفاظ على الأعداء الطبيعية للحشرات الضارة وهي الذي تعتبر جزء أساسي من المقاومة المتكاملة للآفات الزراعية استمر هذا الوضع وهذا النظام إلى ما قبل عام ٩٠م حيث جاءت العشوائية والعمل الغير منظم و دخلت المبيدات إلى البلد من كل الاتجاهات الاصلية الاربعة واغرق السوق بكل السموم القاتلة ارتفع مستوى الاستخدام للمبيدات المحرمة دوليا وانتشرت الاوبئة والأمراض في الإنسان والحيوان والنبات والتربة وتلوثت البيئة والمياه وفقدنا التوازن البيئي الذي كنا محافظين عليه، حيث لم نعد نرى أي من المفترسات حتى الطيور النافعة التي تلتهم الحشرات الضارة من الأرض انقرضت لم نعد نراها وبناء على ذلك علينا استعادة النظام وإعادة التوازن البيئي وتقنين عمليات الاستخدام العشوائي للمبيدات ومنع تداول المبيدات المحرمة والممنوعة دوليا وتنظيم أماكن بيع هذه المواد وان يكون الشخص الذي يقوم ببيع المبيدات متخصص في مجال وقاية المزروعات ولديه دراية ومعرفه بأهمية وخطورة استخدام وتداول هذه المواد القاتلة ونناشد بإعادة العمل بنظام استخدام المبيدات الذي كان مطبق قبل عام 1990م.

■ فوضى استخدام المبيدات حاليا

يتم استخدام المبيدات دون ضوابط حيث نلاحظ:

- إنتاج متنوع من ثمار الفاكهة والخضار وبكل تأكيد ملوثه ببقايا ومترسبات المبيدات الزراعية.
- صحة الإنسان مهدده بدليل انتشار الكثير من الأمراض السرطانية والجلطات الدماغية وكثير من الأمراض والاوبئة التي تنتشر بين حين وآخر.
- الإنتاج الزراعي في كثير من دول العالم المتحضر يكاد يكون خالي من رواسب المبيدات وهذا يجعل إنتاجنا غير منافس لأسواق التصريف.
- صعوبة تصدير منتجاتنا لتلوثها بالمبيدات السامه.

• قدرة المزارع في الاستمرار في الإنتاج تكون قليله بسبب الإحباط وضعف التسويق.

■ اسباب فوضوية استخدام المبيدات

• معظم مزارعينا في منطقة دلتا أبين ودلتا تبن معتمدين اعتمادا كليا على الاستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية في مكافحة الآفات الزراعية.

• المزارع عنده اعتقاد سائد بأن محصوله لم ينجح ولم يتحصل على إنتاج الا إذا استخدم المبيدات الزراعية.

• كثير من المزارعين أصبح لديهم برنامج لمكافحة الآفات بغض النظر ما إذا كانت الإصابة اقتصاديه أو وصلت للحد الحرج المهم اعتقاده أن استخدام المبيدات أمرا واقَع ولا بد منه.

• بعض المزارعين يقوم بعملية الرش ليس لوجود الاصابة في المحصول ولكن كتقليد أعمى لجيرانه والذي أصبح الرش عندهم موضة يجب تقليدها.

• بعض المزارعين ينفذون عملية الرش تنفيذا لمشورة مندوبي بعض الشركات أو مشورة بعض بائعي المبيدات.

ان المشكلة هنا تكمن في نوعية المبيدات الذي يستخدمها المزارع حيث أن بعض المبيدات محرمه دوليا وبعضها مجهولة المصدر ويتم تداولها وبيعها في مراكز بيع المبيدات بكل اريحيه ودون حسيب أو رقيب من قبل جهات الاختصاص أيضا الباعة في محلات بيع المبيدات والمستلزمات الزراعية غير متخصصين في الزراعة ولم يكن لديهم أي معرفه بخطورة استخدام هذه المبيدات السامه.

■ ما المطلوب الآن

مطلوب للسوق المحلي والدولي منتجات زراعية خاليه من المبيدات مع السماح لمنتجاتنا بالتصدير إلى الأسواق العربية والعالمية وتسهيل الإجراءات ولذلك ولخفض تكاليف التصدير يجب القيام بالتالي:

• يجب الحفاظ على البيئة والتربة والمياه.

• يجب الحفاظ على صحة الإنسان.

• يجب الحفاظ على الحيوان.

• يجب الحفاظ على الثروة المنسية وهي نحل العسل.

■ ما الحل

الحل يمكن ان يتم من خلال تطبيق خطة المكافحة المتكاملة وهي عبارة عن استعمال كل التقنيات المتاحة لإنتاج محصول زراعي خالي من المبيدات عن طريق إدارة الآفات على هذا المحصول مع المحافظة على التوازن الموجود في عناصر البيئة المتمثلة بالإنسان والحيوان والحشرات المفيدة والتربة والمياه وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) عام 1973، الإدارة المتكاملة للآفات بأنها أسلوب أيكولوجي شامل، يُستخدم أنواعا مختلفة من تقنيات المكافحة، مع التوفيق فيما بينها ضمن نظام مدروس يحقق سياسة السيطرة على تعداد الآفات. ويسعى نظام الإدارة المتكاملة للآفات إلى الاستفادة القصوى من الوسائل الطبيعية المتاحة في عملية المكافحة مثل: (الظروف الجوية– مسببات الأمراض– المفترسات– الطفيليات)، بالإضافة إلى استخدام وسائل المكافحة الزراعية، والحيوية، والكيميائية، مع الاستعانة بكل ما يؤدى إلى إحداث تغيير أو تحوير في وسط معيشة الآفة الدقيق.

■ مميزات المكافحة المتكاملة:

اولا: خفض تكاليف الانتاج بما لا يقل عن 50- 35%.

ثانيا: ربح بيئي وهذا يعني انخفاض تركيز المبيدات في السلسلة الغذائية والمياه والتربة.

ثالثا: ربح صحي على مستوى المزارع والمستهلك وهذا يعني انخفاض الأمراض السرطانية وفقدان المناعة وأمراض الأعصاب والعقم والتشوهات الخلقية المتأتية من رش المبيدات.

رابعا: منع ظهور مناعات للآفات على المبيدات المستخدمة.

■ أهم الأسباب التي تستدعي المكافحة المتكاملة للآفات

1. يجب أن ندرك أولاً وأخيرا أن المبيدات عبارة عن سموم تفتك بكل ما هو حي ولا ينجو من خطرها حتى الهواء الذي نتنفسه.
2. التقليل من استخدامها حفاظا على الإنسان والحيوان والبيئة.
3. المحافظة على الأعداء الحيوية والتوازن البيئي أمر هام لاستدامة الحياة.
4. دعم قرار اختيار أفضل الطرق والمواعيد لمكافحة الآفات.
5. ظهور سلالات مقاومة من الآفات للمبيدات وبالتالي فإن استخدام المبيدات لا يسبب إلا في تلوث البيئة.
6. الحد أو التقليل من مصاريف الإنتاج لتحقيق عوائد أفضل وخاصة مع زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة استخدام الرش العشوائي وغير المنتظم.
7. زيادة الإنتاج نتيجة العمليات الزراعية وتحسين النوعية والتي تعتبر أحد مكونات المكافحة المتكاملة للآفات

■ تقنيات المكافحة المتكاملة:

اولا: المكافحة الطبيعية:

وتتضمن الحرارة، الأمطار، الرياح، الجفاف.

ثانيا: المكافحة التطبيقية او المكافحة الزراعية:

تقوم على أساس تهيئة الظروف البيئية غير مناسبة للآفة وتهيئة الظروف المناسبة لنمو المحصول.

وأهم وسائل المكافحة الزراعية هي اختيار التربة المناسبة للمحصول واختيار التقاوي السليمة (بذور – شتل - غرس - خلفات.. فسائل درنات الخ....) وتعتبر الخطوة الأولى في المكافحة الزراعية وإتباع دورة زراعية مناسبه وتخفيض الإصابة بالآفات، والمواعيد الزراعية المناسبة تؤدي إلى حماية المحصول وخفض الإصابة من الآفات وحراثة الأرض حراثة جيده تعريض التربة لأشعة الشمس وإزالة الحشائش وإضافة الأسمدة البلدية المخمرة.

ثالثا: المقاومة الميكانيكية

رابعا: المقاومة الحيوية

خامسا: المقاومة التشريعية

سادسا: المقاومة الكيماوية.

وعلية نناشد عبر مجلة الرابطة الاقتصادية هذا المنبر العلمي الحصيف السلطات الرسمية والمختصة وخاصة وزارة الزراعة والري والثروة السمكية بضرورة وضع نظام شامل لإدارة المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وتغنين استخدام المبيدات بشكل حاسم حفاظا على الاقتصاد والزراعة والانسان والبيئة.

الفخامة
Alfakhama
أطيب مذاق صحي
Omega 3
مدعم بفيتامين أ + د + هـ
Fortified with Vitamin A + D + E
5 L لتر
3 L لتر

مؤسسة الرابطة الاقتصادية
Economists Associa-

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر مايو 2023

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان	الاسبوع الأول		الاسبوع الثاني		الاسبوع الثالث		الاسبوع الرابع		الاسبوع الخامس		متوسط أسعار شهر مايو	متوسط أسعار شهر أبريل
	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع		
	سعر الصرف دولار	1248	1254	1261	1270	1312	1322	1304	1318	1215	1229		
		331	333	335	337	348	350	345	347	324	327		

م	الصنف/ السلع	وحدة القياس (كيلو)	السعر (ريال يمني)						
	أولا: السلع الأساسية								
1	كيس القمح	50	33000	33000	33000	33000	33000	33000	32000
2	دقيق السنابل ابيض	50	36000	36000	36000	36000	36000	36000	35000
3	أرز الفخامة	40	75000	75000	75000	75000	75000	75000	75000
4	سكر برازيلي	50	48500	48500	48500	48500	48500	48500	48500
5	زيت الطبخ	8 لتر	15000	14000	14000	14000	14000	14250	14580
6	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500
	ثانيا: سلع مكملة								
7	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	26000	26900	24000	24000	24000	25225	24000
8	شاي الكبوس	1	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500
9	الفاصوليا الحمراء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500	2500
10	الفاصوليا البيضاء	1	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500
11	العدس الاصفر	1	2000	2000	2000	2000	2000	2000	2000
12	معجون الطماطم 25 * 70 جم	كرتون	4500	4500	4500	4500	4500	4500	4500
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	700	700	700	700	700	700	700
	ثالثا: الفواكه والخضروات								
14	التفاح	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
15	البرتقال	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000	3000
16	الموز	1	3000	700	500	3000	3000	500	580
17	التمور	1	3000	2500	2500	3000	2500	2500	2500
18	البطاطس	1	3000	1000	1000	3000	1000	1000	1000
19	البصل الجاف	1	3000	500	500	3000	500	500	500
20	الباذنجان	1	3000	500	500	3000	500	500	500
21	الطماطم	1	3000	500	500	3000	500	500	500
22	الباميا	1	3000	2500	2500	3000	2500	2500	2600
	رابعاً: اللحوم ومشتقاتها								
23	لحم الغنم بلدي	1	13000	13000	13000	13000	13000	13000	12400
24	الدجاج الحي	1	6000	6000	6000	6000	6000	6000	6000
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
26	طبق البيض	1	4000	4300	4300	4000	4300	4225	4000
	خامسا: الأسماك								
27	الثمد	1	6000	6000	6000	6000	8000	6500	6000
28	الديرك	1	18000	18000	20000	18000	18000	18500	16400
29	السخلة	1	16000	16000	16000	16000	16000	16000	14400

فريق رصد الاسعار - رابطة الاقتصاديين

المتغيرات في متوسط أسعار السلع لشهر مايو 2023م

اعداد وتحليل:أ/ صفية منصور الشرمي
رصد ميداني:
محمد أبوبكر سالم

تواصل الرابطة الاقتصادية رصد أسعار السلع الغذائية في محافظة عدن لشهر مايو 2023، ولا يخفى علينا ان المحرك الرئيس للأسعار في هذا الشهر هو سعر الصرف الذي تجاوز حاجز 1300 ريال للدولار الواحد مع نهاية الشهر، وما ترافق مع هذا الارتفاع من انخفاض الطلب الاستهلاكي، في هذا التقرير نسلط الضوء على أسعار السلع المختارة، وإبراز أهم الفوارق النقدية بين متوسط أسعار شهر مايو وإبريل.

■ أولًا: التغيرات في أسعار السلع الأساسية:

شهد شهر مايو ثبات نسبي في أسعار السلع الأساسية، بمتوسط زيادة 1000 ريال لكلًا من: (القمح، الدقيق الأبيض)، هذا وقد ثبت سعر الأرز، والسُكر، وحليب الأطفال - البيبلاك رقم 3، في حين انخفض سعر زيت الطبخ بمبلغ بسيط وقدره 330 ريال يمني فقط.

■ ثانيًا: التغيرات في أسعار السلع المكملة:

ومن خلال الجدول أعلاه، ووفقًا للشكل الموضح لأسعار السلع المكملة نجد أن جميع السلع المكملة شهدت حالة من الثبات في أسعارها على مدار شهر مايو؛ وقد كان هذا الثبات في متوسط أسعار السلع خلال الشهر مماثل لمتوسط أسعار السلع لشهر إبريل؛ باستثناء الحليب المجفف - دانو - الذي ارتفع سعره من 24000 في الأسبوع الأول إلى 26000 في الأسبوع الرابع، بمتوسط زيادة 1225 ريال لشهر مايو مقارنة بشهر إبريل الفائت.

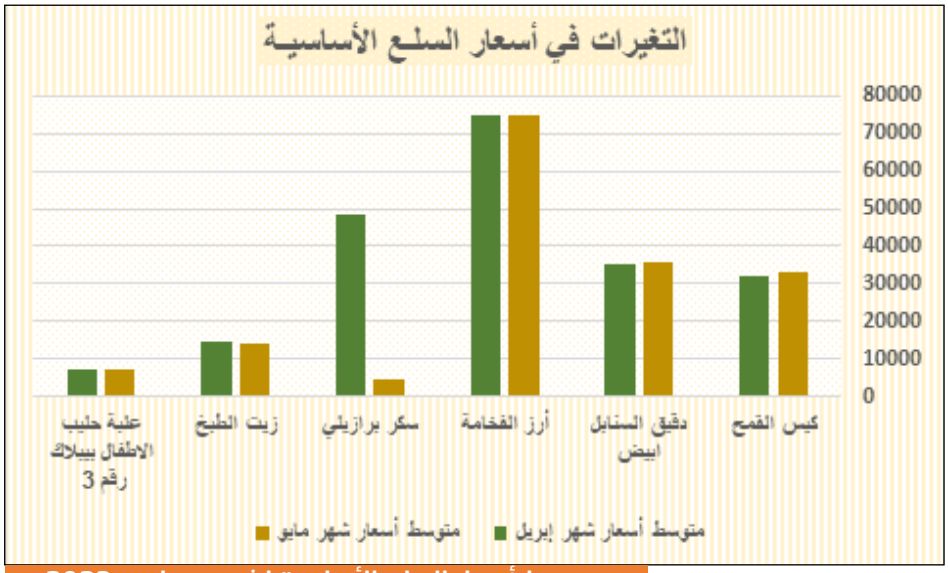

متوسط أسعار السلع الأساسية لشهر مـــايـــو 2023

■ ثالثاً: التغيرات في أسعار الفواكه والخضروات:

أما عن أسعار الفواكه فقد ثبتت أسعارها، عدا الموز الذي انخفض سعره في الأسبوع الثالث من 700 ريال إلى 500 ريال، إلا انه مع نهاية الشهر عاود بالارتفاع إلى 700 ريال، بمتوسط زيادة 70 ريال لشهر مايو مقارنة بمتوسط أسعار الموز لشهر إبريل.

هذا وقد ارتفع سعر (البادنجان، والطماط) مع قرب انتهى موسم انتاجهما، في حين ثبت سعر

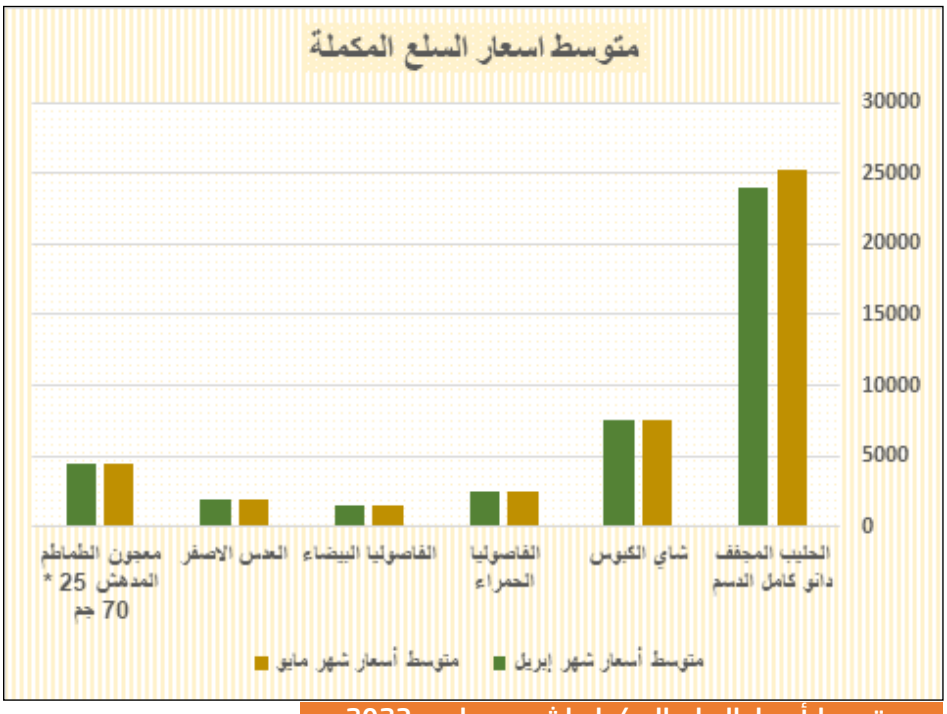

متوسط أسعار السلع المكمله لشهر مـــايـــو 2023

كلًا من البصل المجفف والباميا، بالإضافة إلى ذلك انخفض سعر البطاطس من 1000 ريال إلى 800 ريال في الأسبوع الأخير بمتوسط انخفاض 50 ريال يمني مقارنة مع شهر إبريل.

■ رابعاً: التغيرات في أسعار اللحوم ومشتقاتها:

ايضًا في شهر مايو ثبتت أسعار كلًا من: (لحم الغنم البلدي، الدجاج البلدي، الدجاج المجمد) عند الأسعار (13000، 6000، 4000)، الجدير بالذكر ان هذا الثبات في الأسعار مساوي لمتوسط الأسعار لشهر إبريل مع فارق زيادة طفيف في متوسط سعر لحم الغم البلدي الذي ارتفع من 12400 إلى 13000 بمبلغ زيادة 600 ريال يمني، وقد ارتفع سعر الطبق البيض من 4000 ريال في الأسبوع الأول إلى 4300 في الأسابيع التالية بمتوسط ارتفاع 225 ريال لشهر مايو مقارنة بشهر إبريل.

■ خامساً: التغيرات في أسعار الأسماك:

ومن خلال النزول الميداني لسوق السمك في محافظة عدن، نجد ان الأنواع المختارة لرصد الفريق قد شهدت ارتفاع في سعر الثمد في الأسبوع الأخير إلى 8000 بدلًا عن 6000 خلال الأسابيع الأولى بمتوسط زيادة 500 ريال مقارنةً بشهر إبريل.

في حين ارتفع سعر الديرك في الأسبوع الثاني من الشهر إلى 20000 ثم عاود بالانخفاض لحد 18000، كما ثبت سعر الكيلو السخلة عند 16000 بمتوسط زيادة عن شهر إبريل 1600 ريال.

متوسط أسعار الفواكه لشهر مايو 2023

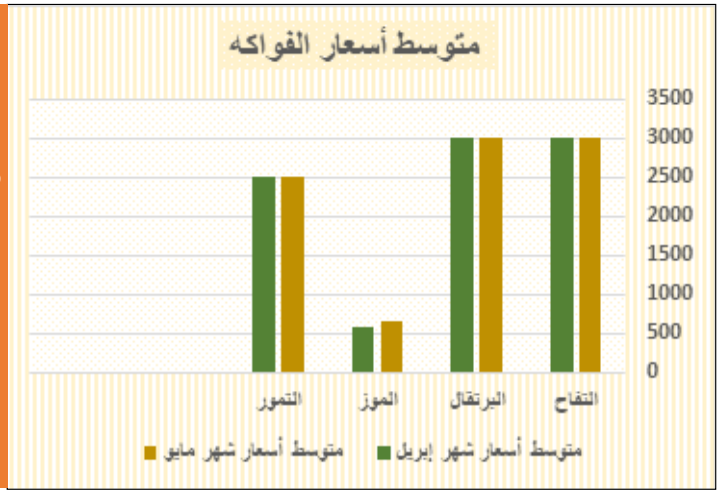

متوسط أسعار والخضروات لشهر مايو 2023

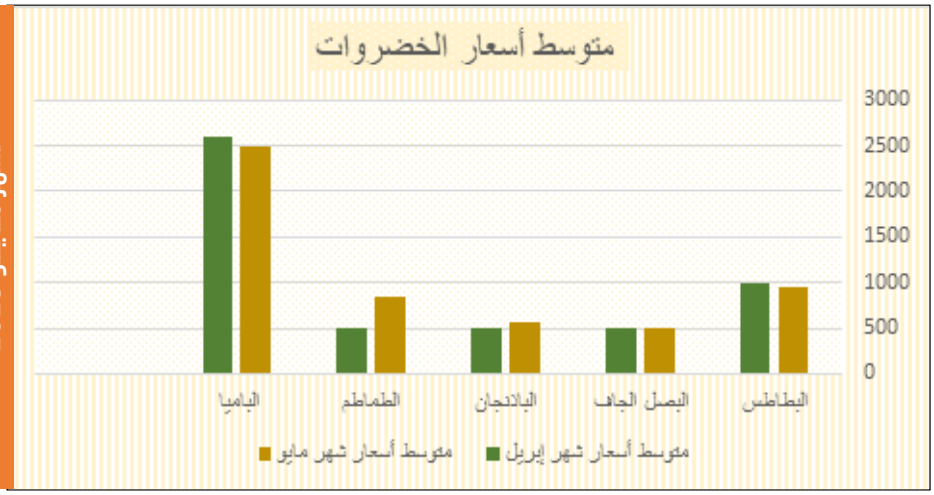

متوسط أسعار اللحوم ومشتقاتها لشهر مايو 2023

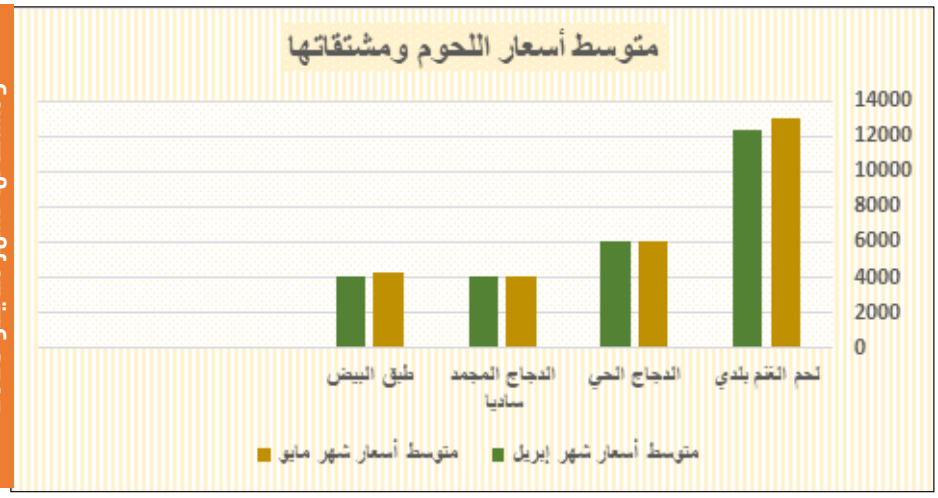

متوسط أسعار الاسماك لشهر مايو 2023

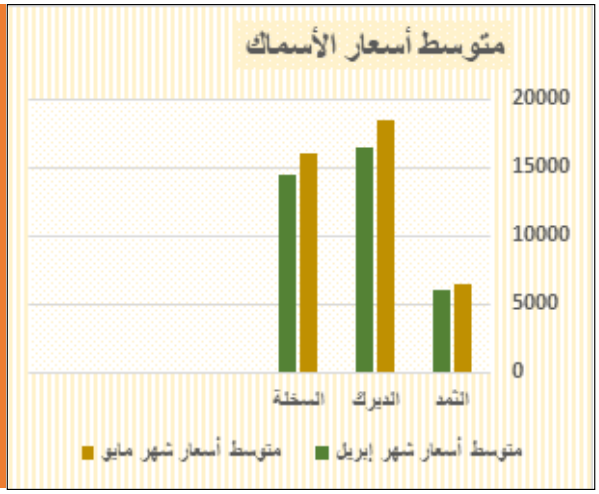

سياسة الورود

وسام عادل وادي
مدير إدارة الجودة بنك القطيبي الاسلامي

■ جرت العادة ان يمل الانسان من تكرار الأشياء عليه ولو كانت جميلة، فتجده دائما يبحث عن التغيير فالاستمرارية بالروتين اليومي تجعل من الشخص آلة لا يطيقها ومن هذا المنطلق جاءت سياسة التغيير وعمل التحديثات التي يحتاجها الانسان في حياته لا لشيء ولكن لكي لا يصل الى مرحلة التشبع والملل وترك العمل؛ ومن هنا بدأ التركيز على سياسة التدوير الوظيفي التي يحتاجها الموظف بحيث لا يصل الى مرحلة الملل وكراهية العمل الذي يؤديه. ولكن في حالة ان الموظف وصل الى قرار ترك العمل لا محالة وان كل الإجراءات التي قد تتخذها الشركة كإجراء علاجي لاستمراريته بالعمل و ابقاءه لديها لم تف بالغرض بسبب الحالة النفسية التي وصل اليها الموظف بدون أسباب تكون متعلقة بمكان العمل ولكن لأسباب اجتماعية تخفى كثيرا عن ارباب العمل فما هو المفترض ان يحدث؟

■ ان المتامل في حالات الموظفين خلال فترة عملهم في فترات الازمات والكوارث والحروب تجد ان الموظف يتنقل من عمل الى آخر وقليل منهم من يستقر في عمل لفترات طويلة وهذا سببه إحلال كثير من الشركات بسبب الازمات والنزوح الذي يحدث من منطقة الى منطقة مما يؤدي الى التوجه للبحث عن مصادر دخل أخرى يستطيع من خلالها الموظف مواجهة الالتزامات التي عليه وهذا يحتاج إدارة ناضجة تستطيع التعامل في مثل هذه الاحداث وهي سياسة الورود.

جرت الفطرة التي فطر الله الناس عليها عدم دوام الحال ففقير الامس غني اليوم وضعيف الامس قوي اليوم والعكس صحيح . فلو تأملنا مثلا الموظفين الذين تركوا وظائفهم بسبب الظروف القاهرة تجدهم في أحيان كثيرة يتوفقون في وظائف مثل التي كانوا عليها مالم تكن افضل وستجد كثير منهم ينال المناصب العليا في وظائفهم الجديدة بسبب الخبرات المتراكمة التي تحصّل عليها الموظف من اعماله السابقة وهذا يعتبر سلاح ذو حدين بالنسبة للشركة السابقة التي تركها.

ان سياسة الورود تعتمد على طريقة توديع الموظف من عمله بحيث تعتبر الشركة ترك الموظف العمل هو قرار شخصي ليس للإدارة حق في رفضه ولكن في معرفة الأسباب ومعالجتها والوصول الى نتيجة جميلة في إبقاء الموظف لديها ولكن في حالة كان القرار نهائي وقرر الموظف الترك فيجب التعامل مع الموظف مثل التعامل مع العزيز او القريب الذي يتم توديعه في المطار بالورود والعبارات الجميلة ودموع الفراق وبهذه الطريقة يكون الموظف الخارج من العمل سفير للشركة في الشركة التي سيذهب اليها وهو أيضا مسوق لها وموالٍ لأفكارها ويشارك في نشاطاتها من دون أي أجر يذكر سوى سياسة الورود التي تم معاملته بها.

لا يوجد طريق للشك ان الموظف الذي سيعامل بهذه الطريقة سيكون ولاءه مستمر لجهة العمل التي بنى فيها معارفه ووجد فيها إدارة كانت مثل الام الحنونة عليه ولم تربطه بالإدارة السابقة فقط الاعمال والأرقام والإنتاجية ولكن كانت هناك مشاعر وجدها الموظف ولم يجدها في غيرها ، لهذا الامر المهم الذي تحتاجه الشركات وهو امر لا بد منه فلا توجد منشأة على مر الزمان والمكان كبيرة او صغيرة الا وستجد من يريد ترك العمل فيها والاستقلال اما لعمل خاص او لعمل مماثل للعمل الأول وهذا امر شرعي ولكن الذكاء في طريقة التعامل فما هي الفوائد في حالة التعسف والتأخير وهضم حقوق الموظفين المنتهية خدمتهم.

من أولويات إدارة الموارد البشرية نموذج يسمى نموذج انهاء خدمة وفي هذا النموذج يحصل الموظف فيه على حرية في التعبير عن أسباب الاستقالة بشفافية تامة ويسجل على هذا النموذج ان هذه المعلومات سرية لا تؤثر على وضع الموظف او معاملته في اخلاء الطرف وشهادة الخبرة ومن هذا النموذج تستفيد الشركات كثيرا وذلك من

خلال التالي:

1. لا يوجد لدى الموظف شيء يخسره فتجده يتكلم بكل ثقة وصدق عن كل الأشياء التي أدت الى استقالته مما يؤدي الى حصول الشركة على معلومات صحيحة ودقيقة جدا قد لا تحصل عليها من الكادر المتواجد حاليا لديها.
2. الحصول على معلومات كثيرة قد لا تكون الإدارة منتبه لها .
3. السعي في اصلاح ومعالجة الأخطاء وعمل تحسينات في العمل لتدارك الأخطاء التي قد تسبب التسرب الوظيفي.
4. وجود مؤيدات حقيقية مع إدارات الموارد البشرية لنقاط الضعف لتحسينها وعمل بيئة عمل منافسة.
5. تحسين بيئة العمل الداخلية للموظف .
6. اشهار سياسة التركيز على الموظف بناء على الاهتمام برأس مال الشركة البشري الذي لا يمكن الاستغناء عنه والحفاظ عليه عن طريق مثل هذه المقابلات النهائية.
7. إيجاد حالة من التمسك بالموظف ولو بعد تقديم الاستقالة وبدء إجراءات انهاء الخدمة.
8. اهتمام الإدارة باسباب التسرب وعدم استمراء حالات الخروج من العمل لدى الإدارة.

عادة الموظفين المجتهدين التميز في أعمالهم والتطوير مما يؤدي الى ترقيتهم في أعمالهم سريعا وهنا الفت انتباه القارئ الى ان التسريب الوظيفي يصل الى 87% فقط من الموظفين الراغبين في التطوير والتميز والمجتهدين في أعمالهم اذا لم يجدوا البيئة المناسبة لاستثمار عقولهم فيلجؤوا الى البحث على من يستفيد من قدراتهم وطموحاتهم فالناظر في الاستقالات في حالة الاستقرار وعدم وجود إدارة الازمات-التي يكون التسرب فيها لاسباب خارجه عن إرادة الشركات- يجد ان التسريب يتم غالبا من المتميزين وهنا سؤال يطرح نفسه لماذا هم بالذات...؟ وهم متميزين ؟وهنا تأتي الإجابة بكل صراحة.. وهي ان الموظف المتميز دائما يبحث عن الأفضل ولا تنتهي طموحاته في إيجاد وظيفة يستطيع مواجهة التزاماته بها فأحيانا كثيرة يفضل الدخل الأقل على ان يجد تدريب وتأهيل في وظيفة جديدة او فرصة عمل افضل ليست بالمقابل المادي ولكنها ستكون افضل في ناظره بالنسبة للمعرفة والخبرة التي سيتحصل عليها وهذا الذي نجول حوله من بداية المقال فالتعامل في مثل هذه الحالات مع هذا النوع من الموظفين يجب ان يكون بطريقة سليمة ومتميزة وراقية تبقي على الود والاحترام المتبادل بين الشركة والموظف المستقيل، فان هذا الموظف لابد وان يصل في يوم من الأيام مع هذا الاجتهاد والعزم والنشاط الى راس الهرم الإداري في احدى الشركات وقد تكون هذه الشركة منافسة للشركة التي تركها ففي مثل هذه الظروف تجني الشركة ثمارها التي غرستها سابقا في سياسة الورود التي ودعت بها الموظف ومعاملته بطريقة جيدة وسليمة على فتح قنوات تواصل جيدة مع مثيلاتها من المنافسين وقد تدخل الشركة في شراكات تجارية او حتى مذكرات تفاهم للوصول الى إدارة جيدة للبيئة الخارجية لكل شركة بحيث يتم فيها اقتسام المستهلكين او الراغبين في الخدمة في نشاط كل شركة من الشركات ويتم ذلك فقط من خلال الوصول الى أصحاب القرار في الشركات المنافسة وكل ذلك واكثر منه بكثير هو نتائج سياسة الورود المتبعة في الشركات.

وأخيرا هناك العديد من الطرق التي يمكن للشركة الاستفادة منها من الكادر البشري ليس فقط المرتبطين بها مباشرة بالأعمال التنفيذية والاستراتيجية ولكن أيضا من المحالين للتقاعد او المنتقلين او المستقيلين فكل شخص مر على منشأة من المنشئات وقدم لها خدمات اما للعمل لديها في كادرها او عن طريق الاجر اليومي او عن طريق العقود الخارجية مثل العقود الجماعية او العقود كطرف ثالث فلابد له من ان يحتاج لخدماتها او تحتاج لخدماته فلابد من وجود علاقة حميمة تجمع بين الطرفين لاستثمار العلاقات المتبادلة وذلك لن يتم في وجود سياسات لا تشجع سياسة الورود.

الاقتصاد الرقمي

وأهمية التحول الرقمي للحكومة ومنظمات الأعمال

حسين صالح التام
باحث اقتصادي

■ افرز التقدم في تكنلوجيا الاتصال و أنظمة المعلومات واقع جديد ومتغير نظرا لسرعة التطور في هذه التكنلوجيا نفسها، وساهم هذا التطور أيضا في سهولة وسرعة التواصل وتكلفته اليسيرة مقارنة بالماضي وسرعة تبادل وتدفق المعلومات، هذا التقدم ظهرت معه استخدامات وتطبيقات ساهمت في تغيير النظرة وأسلوب التعامل والعمل في كثير من مجالات الحياة مثل الأداء الحكومي، وبيئة عمل منظمات الأعمال والتجارة الإلكترونية و أنترنت الأشياء.... الخ.

■ ومن فوائد التحول الرقمي جعل أداء الاقتصاد أفضل ودرجة الفساد اقل.

سأتناول في هذا المقال مفهوم الاقتصاد الرقمي، وأهميته، التحول الرقمي، فائدة التحول الرقمي في المعاملات الحكومية، أهمية التحول الرقمي في منظمات الأعمال، متطلبات التحول الرقمي في اليمن، والخاتمة.

■ مفهوم الاقتصاد الرقمي:

من أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم هو "الاقتصاد الرقمي عبارة عن الاقتصاد القائم على الأنترنت أو اقتصاد الويب"، أو هو عبارة عن الاقتصاد الذي يتعامل مع المعلومات الرقمية، الزبائن الرقميين والشركات الرقمية، التكنولوجيا والمنتجات الرقمية". كما يمكن تعريفه على أنه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة.

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم بالكامل على شبكة الإنترنت. وهذا ما يعكس أهمية دور الإنترنت في الاقتصاد العالمي.

وشكل الإنترنت، وشبكات الحزمة العريضة، والتطبيقات النقالة وغيرها من خدمات وأجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحجر الأساس للاقتصاد الرقمي، ولا يمكن تحقيق خطوات باتجاه هذا الاقتصاد إلا عبر تطوير هذه الصناعات والخدمات.

■ أهمية الاقتصاد الرقمي:

يعمل الاقتصاد الرقمي على نشر ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة، أو ما يطلق عليه إقتصاد المعرفة، وبالتالي يحقق الاقتصاد الرقمي مجموعة من المزايا في إطار تحقيق هذا الهدف، ومن أهمها ما يلي:

• يعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية الأمور الأخرى فتعتبر مساندة له أكثر من كونها محرك أساسي في الاقتصاد.

• تحسين المراكز التنافسية: حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل) الأنترنت (في تحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري.

• زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية والقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي.

• سهولة اتخاذ القرارات: يمكن من خلال الاقتصاد الرقمي الحصول على المعلومات بسهولة جدا، وبالتالي تساعد مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول.

• سهولة الحصول على أحدث المعلومات والإحصاءات مما يساعد صانعي القرار في الدولة والمهتمين ورجال الأعمال والباحثين في الحصول على المعلومات المطلوب بسهولة ويسر.

■ تعريف التحول الرقمي:

التحول الرقمي يتم من خلال بناء نماذج عمل، ومنتجات جديدة تقوم على مبدأ توظيف التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات للمستفيدين بهدف تحسين تجربة المستخدم، ورفع جودة الأداء، والكفاءة التشغيلية مع التوجه

لدعم الابتكار الرقمي.

الحكومة الرقمية أو الإلكترونية تقوم على فكرة تحقيق الانسيابية في العمل بين الإدارات، والجهات الحكومية، والجهات ذات العلاقة المشتركة عمليا وتحسين وتجويد الخدمات المقدمة مع تفعيل دور المواطن، والمجتمع.

■ فوائد التحول الرقمي في المعاملات الحكومية

للمعاملات الرقمية فوائد في الجانب الحكومي أهمها تقليل الوقت اللازم لأجراء المعاملات، وشفافية إجراءات المعاملة نفسها فمثلا الشخص الذي سيتقدم لأجراء معاملة من خلال المعاملة الرقمية سيعرف ماهي الخطوات المطلوبة في صورة واضحة ومن فوائد المعاملات الرقمية أيضا سهولة أجرائها ومتابعتها من أي مكان وتوفير الوقت.

ـأضافة إلى توفير تكلفة الانتقال إلى الوزارات والمكاتب الحكومية، وانتظار الطوابير، ومحاربة الرشاوى إذا لا يلتقي المراجع مع الموظف المختص وبذلك يعزز التحول الرقمي في الحكومة مكافحة الفساد والشفافية.

بالنسبة للحكومة زيادة الكفاءة والفعالية في الأداء ومعرفة حجم الإنجاز في مؤشرات رقمية واضحة ويمكن تطبيق التحول الرقمي في مجالات شتى فمثلا يمكن تطبيق التحول الرقمي في الإعلان والتقديم في المنح الدراسية، كذلك عند التقدم للمناقصات الحكومية وستتاح البيانات للمتقدمين بكل شفافية، التقدم للتسجيل في الجامعات. سهولة الحصول على المعلومات والإحصائيات الحديثة لمن يحتاجها .... الخ.

■ أهمية التحول الرقمي في منظمات الأعمال

أحد الأمور التي فرضت التعامل الرقمي في السنوات الأخيرة هو تفشي وباء كورونا الذي كان سبب إلى أداء بعض الأعمال عن بعد باستخدام الأنترنت والتطبيقات المختلفة كذلك تقديم المحاضرات الجامعية أثناء انتشار الوباء في بعض الجامعات ذات البنية الرقمية المتقدمة وحتى المدارس الحكومية ووفقًا لشويرتز، فإن التحول الرقمي للأعمال هو تطبيق التكنولوجيا لبناء نماذج عمل وعمليات وبرامج وأنظمة جديدة تؤدي إلى أرباح أعلى وميزة تنافسية أكثر أهمية وكفاءة أكبر و تحقق الشركات هذا الهدف من خلال تحويل عمليات ونماذج الأعمال، وتعزيز كفاءة وابتكار القوى العاملة، وتخصيص تجارب العملاء / المواطن.

إن الشركات التي تعتبر فيها تقنيات السحابة والجوال والشبكات الاجتماعية والبيانات الضخمة) الركائز الأساسية للتحول الرقمي (أجزاء مهمة من بنيتها التحتية، وهذه التقنيات مربحة بالفعل، في المتوسط، لها إيرادات أعلى، وحققت تقييمًا سوقيًا أعلى من المنافسين.

أن التطبيقات الرقمية لا تقتصر على قطاع دون آخر، وليس هناك حدود لاستخدام هذه التطبيقات بل تشمل قطاع الخدمات، الخدمات المالية والمصرفية، القطاع الحكومي، قطاع التجارة، قطاع الصناعة، القطاع الخاص، قطاع التعليم وقطاع الصحة والرعاية الاجتماعية أنما تعتمد على مدى النضج المعرفي بالتحول الرقمي وإمكانيات كل دولة.

■ متطلبات التحول الرقمي في اليمن

التحول الرقمي وتسريع التحول الرقمي في المنطقة العربية عموما يواجه عدة تحديات تتمحور حول أربعة مجالات رئيسة وهي: رقمنة الحكومة، وشركات القطاع الخاص، وتوفر التمويل، والقدرات البشرية وتختلف التحديات التي تواجه

عملية التحول الرقمي في الدول العربية من دولة إلى أخرى وأهمها توفير البنية التحتية للاتصالات السريعة، ونقص التشريعات اللازمة للتعامل مع هذا النوع الجديد من الاقتصاد، ونقص الثقافة الرقمية لدى المواطن ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية للتعامل بالاقتصاد الرقمي.

في اليمن من متطلبات التحول الرقمي الأهم هو تطوير وتحديث بنية ومنظومة الاتصالات بأحدث التقنيات خاصة سرعة اتصال الأنترنت لبداية أوسع مستقبلا للتحول الرقمي، وحتى شركات القطاع الخاص لابد تأخذ دورا مساندا للدولة في تحقيق هذه الغاية، إلى جانب السماح للمستثمرين الجدد بالاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات حتى تتحسن الخدمات المقدمة للعملاء وبأسعار تنافسية.

كما يجب استقطاب الكوادر المتخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعمل في مجال التحول الرقمي الحكومي وتدريبها بشكل مستمر وفعال، ورصد الموازنات اللازمة لذلك وتامين الطاقة بشكل مستمر.

ومع وجود مميزات للتحول الرقمي ألا أن هناك مخاطر مرافقه له، لكن هذه المخاطر يمكن تقليلها إلى ادني مستوى ومنها الاختراقات ومهاجمة الأنظمة والبيانات ولذلك لابد من الاهتمام والعمل في أي شركة أو حكومة في جانب امن المعلومات أو ما يسمى بالأمن السيبراني بشكل متزامن تماما مع عملية التحول الرقمي وقد قطعت دول في المنطقة العربية أشواط متقدمة جدا سواء في التحول الرقمي أو الأمن السيبراني مثل المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة لذلك لابد من الحماية الفعالة في أي دولة للمعلومات وبيانات المستخدمين والحفاظ على خصوصياتهم أيضا.

كما يجب العمل على البحث والتطوير المستمر في التكنولوجيا والأنظمة وتحسينها على المستوى المحلى

■ وختاما:

فرض واقع اليوم بما يشهده من تقدم تكنولوجي وأحداث متسارعة استخدام أكثر للتقنيات وتكنولوجيا الاتصال وتقنية المعلومات وتطبيقاتها بمجالات كثيرة.

وأصبح التحول الرقمي ضرورة نظرا للفوائد والمميزات على مستوى الاقتصاد أو العمل الحكومي تجاه المجتمع أو في منظمات الأعمال وذلك يستدعي تقييم دوري من قبل الحكومة للتقدم المحرز في التحول الرقمي وتسريع التحول الرقمي والاهتمام بأمن المعلومات.

المراجع المساعدة:

1. ريم الرابغي، الحكومة الرقمية في ضوء برامج التحول الرقمي وتحقيق مستهدفات 2030 م: هيئة الحكومة الرقمية أنموذجا، المجلة العربية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والبيانات، المجلد الثاني، العدد الثاني، أبريل، يونيو 2022.
2. سفيان قعلول، الوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، العدد71، 2020
3. نازك علي الرواشدة، الحداثة الرقمية ودورها البنّاء في إدارة الأعمال"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48، 2022.

Since 1958

شركة جمعان للتجارة والإستثمار

Jumaan Trading & Investment Co.

شريك التنمية

المعدات الثقيلة

القطاع الصناعي

القطاع الزراعي والبحري

مولدات ماج دوسان اليابانية | الطاقة المتجددة | حراثات ارماتراك

زيوت ماج | دكاكة ساكاي اليابنية | رافعه شوكية هيلي

الإدارة العامة
العنوان: اليمن . صنعاء . التحرير
رقم الهاتف: 3/ 4/ 9671272232+
رقم الهاتف: 3/ 2/ 9671480441+

فرع صنعاء
العنـــوان: اليمن . صنعاء . شارع الزبيري
رقم الهاتف: 01207411

فرع.باب اليمن
العنوان: اليمن . صنعاء . باب اليمن
رقم الهاتف: 01244278

فرع باجل : 03505011

فرع عدن
العنوان: اليمن . عدن
رقم الهاتف: 02303700

فرع الحديدة
العنوان: اليمن . الحديدة
رقم الهاتف: 03262586

فرع المكلا: 05308272

www.jumaanco.com

info@jumaanco.com

الاصطياد الجائر للأسماك.. خسائر في الاقتصاد وتدمير للبيئة البحرية

محمد جمال الشعيبي

■ تمتلك اليمن ساحلاً طويلاً يقدر بحوالي 2500 كيلومتر، يطل على البحرين العربي والأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، ولذلك تعد اليمن من الدول الغنية بثرواتها البحرية، إلا أن مشكلة الصيد الجائر غير القانوني والعشوائي للأسماك باتت إحدى المشاكل التي تهدد الاقتصاد اليمني والبيئة البحرية، إذ تؤدي تلك الأعمال إلى تدهور المخزون السمكي، ويتم صيد صغار الأسماك والأحياء البحرية المستهدفة تجارياً، إضافة إلى أن الصيد العشوائي وغير المرخص تستخدم فيه أساليب وطرق لا تراعي البيئة البحرية.

ويجمع مسؤولون حكوميون ومختصون على وجود هذه المشكلة، بيد أنهم يفتقرون لإحصائيات لها، لكنهم يخلصون إلى أن تجاوز هذه المشكلة أو الحد منها، لن يتم إلا بتضافر الجهود الحكومية والمجتمعية.

■ المبحث الأول: الصيد العشوائي والجائر

أولا: مناطق الصيد العشوائي

أن عمليات الصيد الجائر للأسماك والأحياء المائية كانت خلال الفترة الماضية تتمثل في أشكال عدة، منها الصيد غير القانوني والصيد العشوائي من القوارب المخالفة للاتفاقات البحرية، وعمليات الصيد التقليدي في فترات المواسم المغلقة من قبل الوزارة، واستخدام معدات وطرق اصطياد ممنوعة، ولاصطياد في السنوات الماضية كان يتم على مسافة ثلاثة أميال بحرية، وكانت الرقابة شخصية، إلا أن بعض الأشخاص استغل تراخيص الصيد الصناعي وتجاوز المسافة المحددة في القانون، وزارة الثروة السمكية في عام 2006م، قامت بإصدار قانون جديد بشأن تنظيم الصيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها، وتبعته لوائح منظمة للرقابة البحرية".

والصيد غير القانوني يتم من خلال البواخر الصناعية التي تعمل من دون ترخيص الوزارة، ويتركز بين جزيرة سقطرى، وبالقرب من سواحل محافظة المهرة، وهذه منطقة شاسعة ولها حدود بحرية مع دول كسلطنة عمان والصومال وكينيا وباتجاه المحيط الهندي، كما تنشط هذه البواخر غير المرخصة في ساحل البحر الأحمر بين اليمن وإرتيريا، وللأسف، لا توجد لدى وزارة الثروة السمكية الإمكانات المناسبة لضبط القوارب المخالفة وبالتالي تصعب مراقبتها، ومع ذلك، تم ضبط بعض البواخر المخالفة، خصوصاً البواخر الايرانية، ورقابة الوزارة تتم بالتنسيق مع قوات خفر السواحل والبحرية اليمنية.

ايضا هناك نوع آخر للصيد العشوائي تقوم به القوارب المرخصة من الوزارة، غير أنها لا تلتزم بالاتفاقات والضوابط المحددة من الوزارة، ومن الصعوبة بمكان أن تثبت هذه المخالفات من قبلها، لكونها تعتمد على الأفراد المراقبين لعمل هذه القوارب الذين يتعرضون غالباً للترهيب والترغيب من قبل ملّاك القوارب، ما يوثر في عملهم الرقابي كثيراً.

كما أن الوزارة عملت في السنوات الأخيرة على السماح بتجاوز المسافة المحددة سابقاً، لتصل حالياً إلى ستة أميال بحرية للصيد الساحلي والصناعي، كما عملت على إدخال منظومة الرقابة عبر الأقمار الصناعية بالتعاقد مع إحدى الشركات الفرنسية المتخصصة، وقللت هذه المنظومة بشكل كبير من مخالفات البواخر الصناعية، غير أن الإشكالية تكمن في أن هذه المنظومة تم حصرها في مبنى الوزارة في صنعاء قبل الحرب مع الحوثيين، ولم تعمم على المحافظات الساحلية

ثانيا: استغلال المخزون السمكي

أن مفهوم الصيد الجائر هو زيادة جهد الصيد الموجهة نحو استغلال المخزون السمكي بشكل أكبر من تلك القدرة اللازمة لصيد الكميات الزائدة من المخزون، الأمر الذي يترتب عليه تناقص كميات السحب السنوي، أن الإجراءات العقابية على من يقوم بالصيد الجائر موجودة في قوانين ولوائح وزارة الثروة السمكية، إلا أن المشكلة في التطبيق والتنفيذ نتيجة عدم توافر الإمكانات المطلوبة لذلك، سواء الإمكانات المادية من قوارب حديثة وكوادر بشرية وحتى القدرات

المالية للوزارة.

لذلك الحاجة ملحة من كل الجهات المعنية في محاربة الصيد العشوائي والجائر، لأن المسؤولية حكومية ومجتمعية من الصيادين والجهات الأمنية وخفر السواحل، اذ أن الصيد العشوائي يهدد الثروة بالانقراض، بالتالي سيفقد كثيرون من الصيادين مصادر رزقهم، وستحرم الدولة من أحد أهم مواردها المالية المهمة.

ثالثا: اهم مظاهر الصيد الجائر في اليمن

1- استخدام وسائل ومعدات صيد ضارة بالثروة السمكية.

2- جرف القاع بما يحتويه من شعاب مرجانية وبرقات وبيض الأسماك، والقضاء على الموائل الطبيعية للعديد من الموارد البحرية.

3- الاصطياد خارج مواسم الصيد، وارتفاع جهد الصيد من دون دراسة، ما يسبب استنزاف المخزون السمكي.

4- وجود قوارب صيد أجنبية غير مرخصة يسهم بدرجة كبيرة في العبث بالثروة السمكية.

تلك المظاهر تؤثر سلباً في محصول الصيد للصيادين التقليديين الناتج من ضعف الرقابة البحرية وتدنى الوعي بالأنظمة والإرشادات السمكية، ما شجع سفن الصيد الأجنبية من الاصطياد من دون ترخيص واستخدام المتفجرات لتدمر وتلوث البيئة البحرية، ما يتسبب بأضرار عدة للبيئة البحرية وللمخزون السمكي، وتمارس سفن عدة الاصطياد غير المسموح لها وحتى المسموح لها، بطرق غير صحيحة في الاصطياد، لا تراعي فتحات الشباك ولا مناطق الاصطياد الصغيرة، ولا تراعي مواسم الاصطياد، وهذه كلها تؤدي إلى تدهور المخزون السمكي، إذ يتم صيد صغار الأسماك والأحياء البحرية المستهدفة تجارياً، إضافة إلى أن الصيد العشوائي وغير المرخص تستخدم فيه أساليب وطرق لا تراعي البيئة البحرية مثل تدمير الشعاب المرجانية والصيد على الحشائش البحرية وتدمير أماكن توالد الأسماك ووجودها، وهناك من يقوم بالتفجير في قاع البحر، لا سيما من يصطاد بطرق غير قانونية، وهؤلاء يدمرون ويجرفون الأسماك

الصغيرة وهي في مراحل النمو الأولى.

رابعا: شركات أجنبية في البحر العربي تستنزف أسماك اليمن

تتعرض السواحل اليمنية لضغط مفرط على قطاع الصيد بما فيه من استنزاف عشوائي للثروة السمكية من قبل شركات أجنبية ومحلية، ولا سيما في محافظة المهرة شرقي البلاد، وسط استغلال حالة الانقسام والصراع المستمر الذي تشهده البلاد منذ نحو ثماني سنوات، بينما يعاني الصيادون محدودو الموارد من صعوبات بالغة في أعمالهم.

وأدى تنامي الصيد الجائر في عموم سواحل اليمن، إلى تراجع عائدات أحد أهم النشطة الاقتصادية في الدولة، فيما تتجه السلطات المحلية في بعض المناطق إلى وضع آلية لتنظيم الصيد، في خطوة يراها ناشطون في قطاع الصيد جاءت متأخرة كثيراً لكنها ضرورية للحفاظ على ثروات البلاد.

بعد ان تعرضت سواحل محافظة المهرة لانتهاكات خطيرة خلال الفترة الماضية، إذ شهدت توسعاً كبيراً للاصطياد الجائر والجرف العشوائي للأسماك، خصوصاً الأنواع التجارية، كما تبين أنّ هناك تزايداً كبيراً لسفن الصيد الآتية من دول مجاورة، في ظل ضعف الإجراءات والرقابة المحلية في هذه السواحل الشرقية لليمن، إذ تسببت في تبديد نسبة كبيرة من الموارد السمكية في سواحل المهرة تقدر بأكثر من 35%.

ويعد صيد الأسماك إلى جانب الزراعة وتربية الثروة الحيوانية من أهم الأنشطة الرئيسة التي يمارسها سكان المهرة، إذ تقع المحافظة على شريط ساحلي، يمتد 500 كيلومتر، غني بالأسماك والأحياء البحرية.

أنّ الصيادين التقليدين أبرز ضحايا ما تتعرض له سواحل المهرة من عبث وانتهاك واستباحة من قبل شركات صيد محلية وأجنبية تستخدم أدوات ومعدات حديثة في الصيد، في حين لم يجدوا كصيادين ما يصطادونه بسبب هذه الممارسات.

وتقدر آخر بيانات رسمية صادرة قبل الحرب حجم الإنتاج الأسماك والأحياء البحرية في محافظة المهرة بنحو 92.7 ألف طن، في حين يصل عدد الصيادين إلى حوالي 7 آلاف صياد وما يقرب من 20 جمعية عاملة في مجال الصيد البحري بالمحافظة، إضافة إلى أكثر 3 آلاف قارب.

أنّ الصيد البحري من الأعمال الرئيسية التي يمتهنها سكان المهرة، لذلك يجب التصدي للتهديدات التي تطاول مصادر وسبل عيش أكبر فئة سكانية تعمل في مجال الصيد، إذ

ساهمت الأزمات وهذه الأعمال غير المشروعة في الإضرار بأرزاق الصيادين، ودفعت كثيرين منهم إلى التوقف عن ممارسة مهنة الصيد بعدما عادوا كثيراً من البحر بشباك شبة فارغة من الأسماك.

ووفق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو"، فإنّ أغلب المرافق والبنى التحتية السمكية في اليمن إما في حالة سيئة أو جرى تعليق العمل بها بسبب النزاع، وهو ما أثر على سبل المعيشة لأكثر من نصف مليون شخص يعيشون في المناطق الساحلية ويعتمدون على البحر لتوفير الغذاء والمال لأسرهم.

واصبحت هناك ضرورة لتكاتف جميع الجهات المعنية وتكاملها، بما يؤدي إلى تفعيل دور الرقابة البحرية ومنع استخدام الوسائل المحظورة قانونياً في عملية الاصطياد، وأيضاً البحث في الأسباب التي أدت إلى توسع هذه الظاهرة وتنفيذ برامج فاعلة لمساعدة الصيادين، والعمل على استكمال المشاريع الخدمية والتنموية التي تساهم في تطوير البنية التحتية وتنظيم مصائد الأسماك.

■ المبحث الثاني: خسائر الاقتصاد وتدمير البيئة البحرية

اولا: خسائر الصيد الجائر في اليمن

يمر قطاع الصيد في اليمن بفترة عصيبة مع اختلال توازنه في ظل توقف عملية الاصطياد الرسمية في المواقع التقليدية المعتادة، وانهيار عدد من المشاريع السمكية في مختلف مناطق اليمن البحرية، فيما برز الصيد الجائر أخيراً كإحدى الظواهر التي يلاحظ تمددها وانتشارها في أغلب سواحل اليمن ومناطق الاصطياد السمكي.

1- تقدر تقارير اقتصادية رسمية إجمالي الخسائر بأكثر من 9 مليارات دولار، منها الأضرار المباشرة الناتجة عن الصيد الجائر الذي يعاني منه اليمن وقيمتها 4 مليارات دولار، بالإضافة إلى نحو 3 مليارات دولار خسائر ناتجة عن تسببه في توقف مشاريع سمكية وأضرار أخرى.

2- كما تشير التقارير إلى أضرار بيئية للاصطياد المخالف من سفن الصيد الأجنبية والمحلية غير المرخصة تصل إلى نحو ملياري دولار ما بين خسائر ناتجة عن رمي الأحياء المرتجعة وتأثيرها على الشعاب المرجانية وتكلفة أضرار في المخزون السمكي المستقبلي نتيجة صيد الأسماك الصغيرة.

3- كما تخسر اليمن نحو 300 مليون دولار عائدات الصادرات السمكية سنوياً، بعد تراجعها بشكل كبير إلى أقل من 40 مليون دولار قيمة الصادرات من الأسماك والأحياء عبر منافذ التصدير المحدودة العاملة في البلاد.

4- كما إن الصيد الجائر والتقليدي مشكلة مزمنة في اليمن يعاني منها منذ ما قبل الحرب والتي توسعت مع غياب دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذا القطاع.

ثانيا: تداعيات الصراعات السياسية والحرب الأخيرة على قطاع الصيد في اليمن

أن ما يصل إلى 90% من إنتاج اليمن يأتي من عملية الاصطياد التقليدية البدائية، حيث كان هناك تقاعس كبير من قبل الجهات الحكومية في الحد منه لارتباط نافذين بهذا القطاع والذين ساعدتهم الحرب كثيراً بعد ذلك واستغلوها في اتجاهات مختلفة، تركز جانب مهم منها في التعامل مع جهات خارجية منها ما يتبع دول التحالف والذي يلاحظ من خلال انتشار سفن اصطياد مجهولة في معظم سواحل ومناطق الاصطياد في اليمن.

ودار في اليمن خلال السنوات الماضية جدل واسع في هذا القطاع الاقتصادي الواعد، بسبب عدم استغلال المناطق المخصصة للصيد التجاري والتي كانت غير مستغلة للصيد التقليدي.

وفي ظل اعتماد اليمن على مورد اقتصادي وحيد والمتمثل في النفط والغاز، كان هناك ضعف وعجز في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى لتنويع الموارد العامة المحدودة، إذ لا يمثل القطاع السمكي أكثر من 3.5% من الناتج القومي في اليمن.

فضلا عن عدم إجراء أي تقييم للمخزون السمكي في اليمن منذ عقود لمعرفة حجم الثروة التي تمتلكها البلاد، إضافة إلى ضعف المنظومة القانونية للصيد والذي حد من وجود بيئة استثمارية ناجحة لتطوير هذا القطاع في اليمن.

أن اليمن غرق في العقدين الأخيرين في المشاكل السياسية والأمنية وانعدام الاستقرار وهو ما أفقد البلاد القدرة على تنمية القطاعات الواعدة مثل القطاع السمكي والذي اجتاحه فساد واختلالات تسببت في هدر موارده وتبديد إنتاجيته، إذ ظل اليمن ينتج نسبة محدودة وضئيلة مقارنة بالثروة المتوفرة.

كما أن هدر الصيد حدث نتيجة للإهمال وعدم توظيف هذا القطاع بصورة أمثل في المنظومة الاقتصادية ورفع إنتاجيته، والحد من الفوضى والعشوائية والممارسات السلبية كالصيد الجائر وغيرها من الممارسات التي أدت إلى ضعف الصادرات اليمنية طوال السنوات الماضية والتي كانت نسبة تأثيرها ضئيلة في الناتج الإجمالي المحلي رغم امتلاك البلاد لسواحل يصل طولها إلى نحو 2600 كيلومتر.

وضاعفت الحرب مأساة ومعاناة هذا القطاع، إذ تسببت في تضرر أكثر من 30 ألف صياد في معظم المناطق الساحلية اليمنية، إلى جانب تدني نسبة متوسط الاستهلاك من الأسماك سنويا للفرد الواحد على مستوى اليمن بنسبة 80% حيث كان متوسط ما يحصل عليه الفرد 14 كيلوغراماً سنوياً حتى وصل إلى 2.5 كجم سنوياً.

ثالثا: تدمير البيئة البحرية

يعرف الصيد الجائر بأنه الصيد غير القانوني أو غير المشروع، وهو صيد يتم بطريقة عشوائية وغير مسموح بها خلال فترة زمنية محددة من قبل وزارة الثروة السمكية

والصيد الجائر يودي إلى تدمير البيئة البحرية، مهما كانت الوسائل المخالفة التي يستخدمها الصيادون، كما أن دور الجهات المختصة في وزارة الثروة السمكية في الحد من الصيد الجائر ضعيف، وألا فائدة في ظل وجود مراقبين يقومون بأعمال الرقابة والتفتيش على الصيادين، ولكن البعض منهم يتعاطف

ويتساهل مع من يقوم بالصيد العشوائي، ولذلك تحدث هذه المخالفات.

كما ان فقدان الأقفاص وهي ممتلئة بالأسماك وعدم قدرة الأسماك على الخروج، فتموت داخل الأقفاص ما يؤدي إلى مغادرة الأسماك الأخرى، والاصطياد بالغوص ليلاً باستخدام الغواص كشافات قوية جداً يستطيع الإمساك بالسمكة من دون أن تدافع عن نفسها لعدم القدرة على الرؤية، واصطياد "خيار البحر" وهو من الحيوانات التي تحافظ على التوازن البيئي في مياه البحر، والاصطياد بالبنادق البحرية للغواصين والذي يتم بواسطتها ضرب الأسماك، وحين يخطئ السهم السمكة يؤدي لإتلاف مراعٍ سمكية، واستخدام الغواصين الديناميت المتفجر حول صخور المراعي لاحتوائها على أسماك كثيرة ليقتلها بالتفجير ثم يغوص ليلتقطها.

أن حضرموت أفضل بكثير من محافظات يمنية أخرى من خلال الجدية في اتخاذ العقوبات لمن يقومون بمخالفة قوانين الاصطياد، ويتم إلزام الصيادين بلوائح الاصطياد، وتحديد فترات معينة من أشهر محددة يتم فيها إيقاف عملية الجريف لغرض توالد الأسماك.

■ المبحث الثالث: دور الجهات الحكومية في الحد من الصيد العشوائي والجائر

اولا: شتان بين الأمس واليوم

أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (دولة جنوب اليمن السابقة قبل الوحدة)، كانت تولي اهتماماً بالحفاظ على المخزون السمكي من خلال وزارة الثروة السمكية بجميع هيئاتها الفنية، بتنظيم عملية الاصطياد ومنعه في أيام التكاثر، ما يعود بالنفع والفائدة على الوطن والمواطن، ويحسن مستوى معيشة الصياد، الا إن الوضع قد تغير كثيراً في الوقت الحاضر، فالصيد الجائر يتجلى بوضوح في صور عدة، ومنها الاصطياد بالشباك القاعية على مراعي الأسماك، إذ تتقطع الشبكة على المراعي وتعلق بها الأسماك وتموت، ويؤدي هذا العمل لمغادرة الأسماك للمرعى وحرمان الصيادين من العيش منه.

ثانيا: قوانين موجودة ولكن

أن لوائح وقوانين وزارة الثروة السمكية كفيلة بمحاربة ظاهرة الصيد الجائر للأسماك في الجمهورية اليمنية، لكن الأمر يحتاج لتعاون وتضافر الجهود من كل الأطراف التي لها علاقة بحماية سواحل البلاد.

على الرغم أن الإجراءات العقابية موجودة في قوانين الوزارة، غير أن تطبيقها وتنفيذها ضعيف نتيجة عدم توافر الإمكانيات المطلوبة سواء المادية من قوارب حديثة أو نقص الكوادر البشرية، ولذلك هناك حاجة ملحة من كل الجهات المعنية بتضافر وتكامل الجهود في محاربة الصيد العشوائي والجائر، لأن المسؤولية حكومية ومجتمعية في آن.

أن معالجة أضرار الصيد الجائر من تدمير الشعاب المرجانية وتصحر البحر وتقليص مواقع تكاثر الأسماك، تحتاج إلى توعية جمهور الصيادين في أنحاء البلاد بحول الالتزام بتنفيذ لوائح حماية المخزون السمكي وكيفية استغلاله وترشيد اصطياده، أن هناك إدارة في الوزارة تسمى الإرشاد السمكي توقف نشاطها منذ أكثر من ربع قرن، يكمن عملها في الجانب الإرشادي.

ثالثا: رقابة وتفتيش

دور إدارة الرقابة والتفتيش في الوزارة في مجابهة ظاهرة الصيد الجائر، هناك عدد من الخطوات التوجيهية والرقابية تقوم بها الإدارة

1- على المستوى التوجيهي والتوعوي، تعمل على توعية الصيادين وتوجيههم بعدم إجراء عمليات الصيد العشوائي الجائر، وإعطائهم إرشادات للحفاظ على الثروة السمكية.

2- في الجانب الرقابي تعمل على مراقبة القوارب أولاً بأول، والتأكد من أن القوارب والشباك ومعدات الصيد صالحة للاستعمال، وعدم وجود أي وسائل تضر بمنطقة الصيد،

3- إضافة إلى متابعة قوارب الصيد التقليدي، ومنع محو أرقام القوارب أو خدشها، وتشكيل غرف عمليات لاستلام أي بلاغات في البحر بواسطة الأجهزة الذكية".

كما تعمل على تعزيز دور الرقابة والتفتيش البحري مع مصلحة خفر السواحل باستخدام زوارق بحرية تخدم الصيادين وقواربهم من تقلبات البحر وفقدان الصيادين لعدم وضوح في رؤية الأجواء الضبابية.

رابعا: بعض العقوبات التي نص عليها القانون اليمني لمن يخالف قانون الصيد

يشير القانون اليمني في بعض المواد الى فرض عقوبات على من يرتكب بعض المخالفات بما في ذلك:

1- مصادرة القارب أو الأجهزة المستخدمة أو السموم والمواد الضارة أو الأحياء المائية المصطادة أو ناتج بيعها أو أي مواد ووسائل ومعدات أخرى مضبوطة.

2- إلغاء الاتفاقية أو التراخيص الممنوح للقارب.

3- مصادر الإحياء المائية أو ناتج بيعها أو الوسائل والمعدات المضبوطة وإزالة التجهيزات والمنشآت المخالفة.

4- لوزارة الثروة السمكية حق إجراء الحجز الإداري على قوارب الصيد المخالفة لأحكام القانون آو اللوائح والقرارات المنفذة له أو الاتفاقيات المبرمة مع الوزارة لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ الحجز على أن تقوم الوزارة خلال هذه الفترة بالتوصل إلى تسوية ودية مع مالك القارب المخالف وفقاً للمادة (64) من هذا القانون أو إحالتها للقضاء وتنظر القضايا المتعلقة بهذا الخصوص من قبل المحاكم المختصة بإجراءات القضاء المستعجل.

5- للوزارة القيام ببيع الأحياء المائية المصطادة أو المستلمة من قبل القارب المخالف أو المستوردة أو المستغلة بالمخالفة لأحكام هذا القانون إذا خشي تعرضها للتلف شريطة إلا يتصرف في قيمة الأحياء المائية المباعة إلا بآمر من المحكمة المختصة.

6- للوزير في حالة ثبوت تكرار قارب الصيد لأي مخالفة لأحكام هذا القانون واللائحة أو الاتفاقية المبرمة مع الوزارة تعليق الاتفاقية أو تراخيص القارب لفترة لا تتجاوز شهر، وله الحق أيضاً أن يمنع بصورة مؤقتة أو دائمة مزاولة المهنة في المياه البحرية للجمهورية على أي قبطان أو أحد أفراد طاقم القارب الذي تم استخدامه في ارتكاب هذه المخالفة.

بنجلاديش.. إرادة الخروج من مستنقع الفقر

د/ سامي محمد قاسم
- رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

■ جمهورية بنغلاديش الشعبية هي دولة تقع في جنوب شرق قارة آسيا. تحدها الهند من كل الجهات ما عدا جهة أقصى الجنوب الشرقي التي تحدها منها بورما (ميانمار) وحتى أقصى جنوب شرق القارة ويحدها من الجنوب ساحل البنغال. تشكل بنغلاديش مع الولاية الهندية في غرب البنغال منطقة البنغال العرقية متعددة اللغات. يشير اسم بنغلاديش إلى «دولة البنغال» باللغة البنغالية الرسمية وعاصمتها دكا وتتبع بنغلاديش النظام الجمهوري البرلماني.

■ مساحتها 147570 كيلومتر مربع، عدد سكانها 164,098,818 نسمة.

اسست الحدود الحالية لدولة بنغلاديش مع تقسيم البنغال والهند في عام 1947، عندما أصبحت الإقليم الشرقي لدولة باكستان حديثة التأسيس وكان يعرف باسم باكستان الشرقية. وكانت الهند تفصل هذا الإقليم عن الشطر الغربي لباكستان والذي كان يعرف باسم باكستان الغربية بمسافة 1,600 كم تقريبا (حوالي 1,000 ميل). أدى الإهمال الاقتصادي والتمييز السياسي إلى ثورة شعبية ضد غرب باكستان، الأمر الذي أدى إلى قيام حرب الاستقلال في عام 1971 وانفصال باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلاديش. بعد استقلال الدولة الجديدة، استمرت بها المجاعات والكوارث الطبيعية وانتشر في أنحائها الفقر والاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية. شهدت البلاد استقرارا نسبيا وتقدما اقتصاديا منذ عام 1991 عقب عودة النظام الديمقراطي في البلاد.

بنغلاديش، التي تم تصنيفها يوماً من بين أفقر دول العالم، والأكثر كثافة سكانية على مستوى العالم، ورابع أكبر دولة من حيث عدد السكان المسلمين، مثالاً لقصة نجاح اقتصادي كبيرة، وقد حققت بنغلاديش أكبر نمو لإجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي 2017-2018، ونسبته 7.86 في المائة، متخطية النمو التقديري البالغ 7.65 في المائة، مما ساعد على انتشال 50 مليون شخص من الفقر المدقع، بحسب صندوق النقد الدولي،

تعد دولة بنغلاديش الدولة السابعة على العالم من حيث عدد السكان وتدخل أيضًا ضمن الدول شديدة الكثافة السكانية والتي ترتفع بها معدلات الفقر. على الرغم من ذلك، فإن الناتج الإجمالي المحلي للفرد للسعر المعدل في ضوء نسبة التضخم قد زاد إلى أكثر من الضعف منذ عام 1975 وقلت معدلات الفقر في الدولة إلى 20% منذ بداية التسعينيات. وقد وضعت بنغلاديش في قائمة الدول الإحدى عشر المتوقع تفوقها اقتصاديا.

كما تشير المذكرة الخاصة بالدول التي أصدرها البنك الدولي في عام 2005 إلى أن بنغلاديش أحرزت تقدمًا مذهلاً في التنمية البشرية في مجالات التعليم والمساواة بين الذكور والإناث في التعليم والحد من النمو السكاني

اقتصاد بنغلاديش هو اقتصاد رئيسي في جنوب آسيا و اقتصاد سوق نامي. تعد ثاني أكبر اقتصاد في جنوب آسيا، يحتل اقتصاد بنغلاديش المرتبة 35 في العالم من حيث القيمة الاسمية و25 من حيث تعادل القوة الشرائية.

أوضح تقرير لمؤسسة الأبحاث العالمية لمصرف "إتش إس بي سي"، يحمل عنوان "العالم في عام 2030: توقعات طويلة الأمد لـ 75 دولة"، أن اقتصاد بنغلاديش سوف يقفز16 نقطة بين عامي 2018 و2030، وهو المعدل الأعلى بين الدول وسيقدّر حجم اقتصاد بنغلاديش عام 2030 بـ700 مليار دولار، في حين يقدّر حالياً بنحو 300 مليار دولار، بحسب ما جاء في التقرير.

سجلت بنغلاديش في السنة المالية 2021-2022 معدل نمو بلغ 7.2٪ بعد الجائحة العالمية. تعد بنغلاديش واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم.

تلقى التصنيع في بنغلاديش دفعة قوية بعد تقسيم الهند بسبب الإصلاحات والصناعات الجديدة. شكلت باكستان الشرقية ما بين 70٪ و50٪ من صادرات باكستان بين عامي 1947 و1971. شرعت بنجلاديش في إصلاحات اقتصادية في أواخر السبعينيات والتي عززت الأسواق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر. بحلول التسعينيات كانت في البلاد صناعة ملابس مزدهرة. أصبحت تحويلات المغتربين البنغاليين مصدراً حيوياً للدخل. تدعم الحكومة الزراعة وتضمن الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء.

لا يزال تحصيل الضرائب منخفضًا للغاية، حيث تمثل الإيرادات الضريبية 7.7٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل القطاع الخاص 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

معظم الشركات البنجلاديشية هي شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للقطاع الخاص والتي تشكل 90٪ من جميع الشركات.

اعتبارًا من عام 2019، يقدر نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بنغلاديش وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي بنحو 5028 دولار أمريكي (حسب تعادل القوة الشرائية) و1906 دولار أمريكي (اسميًا).

يواجه الاقتصاد تحديات تتمثل في اختناقات البنية التحتية، وعدم كفاية إمدادات

الطاقة والغاز، والفساد البيروقراطي، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية، والافتقار إلى العمالة الماهرة.

تشكل بنغلاديش أهمية إستراتيجية بالنسبة لاقتصادات شمال شرق الهند ونيبال وبوتان، إذ توفر الموانئ البحرية البنغلاديشية إمكانية الوصول البحري إلى هذه المناطق والبلدان غير الساحلية. تنظر الصين أيضًا إلى بنغلاديش باعتبارها بوابة محتملة لجنوب غرب أراضيها غير الساحلية، بما في ذلك التبت وسيتشوان ويونّان.

كانت نبتة الجوتة[1] هي المحرك الاقتصادي للدولة في فترة من الفترات. ارتفعت أسهمها في سوق التصدير العالمي في فترة الحرب العالمية الثانية وفي نهاية الأربعينيات بنسبة 80% وفي أوائل السبعينيات بنسبة 70% من حصيلة الصادرات. على الرغم من ذلك، بدأت منتجات البولي بروبلين تحل محل منتجات الجوتة حول العالم وبدأت صناعتها في الانهيار. تنتج بنغلاديش كميات كبيرة من الأرز والشاي والمسطردة. على الرغم من أن ثلثي سكان الدولة من المزارعين، فإن أكثر من ثلاثة أرباع حصيلة صادرات بنغلاديش تأتي من صناعة الملابس والتي بدأت تجتذب المستثمرين الأوروبيين في الثمانينيات بسبب رخص العمالة و انخفاض تكاليف التحويل. في عام 2002، كانت حصيلة المنتجات التي تم تصديرها حوالي خمسة بلايين دولار أمريكي. يعمل الآن في الصناعة أكثر من ثلاثة ملايين عامل وتمثل النساء نسبة 90% من عددهم.

يدخل إلى الدولة جزء كبير من العملات الأجنبية القادمة من الحوالات البريدية التي يرسلها المغتربون الذين يعيشون في بلاد أخرى.

تتضمن العوائق التي تقف أمام التنمية كثرة الأعاصير والفيضانات والمشاريع غير الفعالة التي تمتلكها الدولة وسوء الإدارة في المرافئ البحرية وازدياد عدد أفراد القوى العاملة والتي تفوق عدد الوظائف الخالية المُتاحة. تتضمن أيضًا العوائق سوء استخدام الطاقة (مثل، الغاز الطبيعي) ونقص إمدادات الطاقة وبطء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والنزاع السياسي الداخلي والفساد. جاء في أحد تقارير البنك الدولي: «إن ضعف الحكومة والمؤسسات العامة من أكبر وأهم العوائق التي تقف في وجه تحقيق التنمية في بنغلاديش.

1 - هو نبات ينمو في المناطق الاستوائية، يتم زراعته أساسا بغرض الحصول على أليافه الطويلة، الناعمة واللامعة، التي تأخذ نفس الاسم (ألياف الجوت). يمكن غزل هذه الألياف في خيوط خشنة وقوية، واستخدامها في صناعة عدد من المنتجات، كالحبال والأحذية والحقائب والأقمشة الخشنة التي تستعمل عبوات نسيجية لتعبئة المحاصيل الزراعية كالأكياس، وتستخدم في صناعة السجاد والموكيت

على الرغم من كل تلك العقبات، فقد حققت بنغلاديش معدل نمو سنوي يبلغ 5% منذ عام 1990 طبقًا لما أقره البنك الدولي. شهدت بنغلاديش زيادة في حجم الطبقة المتوسطة وكذلك الصناعة الاستهلاكية. في ديسمبر عام 2005، وبعد مرور أربعة أعوام من ظهور تقرير جولدمان ساكس حول الدول ذات الاقتصادات الناشئة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC)، قام بالإشارة إلى بنغلاديش على أنها إحدى القوى الاقتصادية القادمة إلى جانب مصر و إندونيسيا وباكستان وسبع دول أخرى تحت مسمى "الدول الإحدى عشر المتوقع تفوقها اقتصاديًا". شهدت بنغلاديش ارتفاعًا مذهلاً في الاستثمار الأوروبي المباشر.

إن أحد الأشياء التي ساهمت بشكلٍ بارز في نمو الاقتصاد في بنغلاديش هو الانتشار الواسع والشامل لفكرة القروض الصغيرة والتي أعلن عنها محمد يونس (الحاصل على جائزة نوبل للسلام في عام 2006) أثناء وجوده في بنك جارمين. في نهايات فترة التسعينيات، بلغ عدد أعضاء بنك جارمين حوالي 2.3 مليون شخص، بالإضافة إلى حوالي 2.5 مليون عضو في مؤسسات أخرى مماثلة. قامت الحكومة بإنشاء عدة مناطق لتصنيع الصادرات لجذب الاستثمار الأجنبي، وذلك حتى تعزز حجم التنمية الاقتصادية في البلد. كانت هيئة منطقة تصنيع الصادرات البنغلاديشية تدير هذه المناطق.

وتصدرت بنغلاديش قائمة الدول التي شهدت أسرع زيادة في عدد الأثرياء بين عامي 2012 و2017، بحسب تقرير جديد صادر عن شركة أبحاث "ويلث إكس"، التي توجد في نيويورك، وقد ارتفع عدد الأفراد الأكثر ثراء في بنغلاديش بنسبة 17.3 في المائة خلال تلك الفترة، بحسب تقرير الثراء العالمي لعام 2018

ولكن ما الذي تغير في بنجلاديش لإحداث هذه الثورة الاقتصادية؟

يشير النقاد إلى أهم العوامل الحاسمة والتي تتضمن

- تلبية متطلبات الكهرباء
- تطوير البنية التحتية.
- الاستقرار السياسي.
- الاكتفاء الذاتي الغذائي.

إن النهضة الاقتصادية الباهرة في بنجلاديش أثناء وجودها في السلطة، فتحت الشيخة حسينة العديد من القطاعات الحكومية للقطاع الخاص، بما في ذلك الصحة والمصارف والتعليم العالي والتلفزيون وتجهيز الصادرات والمناطق الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية وقامت الحكومة بتوسيع برامج الرعاية الاجتماعية بشكل كبير لرفع الشريحة الأكثر فقراً وإهمالاً من السكان وزيادة الدعم لعناصر أخرى حاسمة في الاقتصاد مثل الزراعة، والعمل على إحداث تغيرات الاجتماعية مثل بتمكين المرأة، ودعم المبادرات الشعبية في الشمول الاقتصادي وكذلك اتخاذ خطوات واسعة نحو تعليم الفتيات وإعطاء المرأة صوتًا أكبر في المنزل أو في المجال العام، وقد تُرجمت هذه الجهود إلى تحسينات في صحة الأطفال وتعليمهم بحيث بلغ متوسط العمر المتوقع في ببنجلاديش الآن 72 سنة ، مقارنة بـ 68 سنة للهنود و 66 سنة للباكستانيين، كما تظهر آثارها الإيجابية إن من بين البالغين البنجلاديشيين الذين لديهم حسابات مصرفية ، أجرت ٪34.1 معاملات رقمية في عام 2017 ، مقارنة بمتوسط معدل ٪27.8 في جنوب آسيا.

رئيسة الحكومة الشيخة حسينة كتبت مقالا في أكتوبر/تشرين الأول 2019 تقول فيه: "إضافة إلى الاكتفاء الذاتي، نحن الآن رابع أكبر منتج للأرز، وثاني أكبر منتج لنبتة الجوت، ورابع أكبر منتج للمانغو، وخامس أكبر منتج للخضروات، ورابع أكبر منتج من مصايد السمك الداخلية".

على الجانب الآخر، سجل احتياطي النقد الأجنبي في بنغلاديش نمواً بأكثر من 450 في المائة على مدى الأعوام العشرة الماضية، ووصل إلى 33.3 مليار دولار.

ان الازدهار الاقتصادي يعود بالأساس إلى نمو استثمارات القطاع الخاص، والحوالات المالية التي يرسلها مواطنو بنغلاديش في الخارج. كذلك كان للصادرات، خصوصاً في مجال الملابس الجاهزة، دوراً هائلاً في تحقيق تلك الطفرة. ففي ظل تبني قطاع الملابس لاستراتيجية قومية تركز على التصنيع، ازدادت صادرات البلاد بمعدل متوسط سنوي يتراوح بين 15 و17 في المائة خلال السنوات الأخيرة. وفي عام 2017، صدّرت بنغلاديش ملابس تتجاوز قيمتها 28 مليار دولار، محققة المركز الثاني بعد الصين في التصدير. كذلك تمثل صادرات الملابس 14 في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، و80 في المائة من إجمالي الصادرات.

وأشار دكتور أبو يوسف، أحد خبراء الاقتصاد، إلى أن صناعة الملابس في بنغلاديش واحدة من أهم القوى الدافعة المحركة لاقتصاد البلاد، حيث يعمل بها نحو 4.4 مليون شخص، 3 ملايين منهم من النساء. وأوضح أن ابتعاد الصين عن تصنيع السلع الرخيصة قد ساعد في ترسيخ وتعزيز وضع بنغلاديش في القطاع، حيث بدأت البلاد تجذب مستثمرين عالميين بفضل انخفاض

أجور القوى العاملة بها.

والشيخة حسينة بعد توليها رئاسة الحكومة في 2009، وضعت أهدافا محددة، مثل بلوغ مرتبة بلد ذي دخل متوسط في 2021، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة بحلول عام 2030، ثم التحول إلى بلد متقدم بحلول عام 2041، وتحقيق صفة بلد معجزة في 2071، ثم تطبيق الخطة "دلتا" بحلول عام 2100، وهكذا فإن دولة بنغلاديش تتقدم وفق مخططات واضحة ومحددة.

ويرى كثيرون أن بنغلاديش يمكن أن تصبح فعلا بلدا متقدما بحلول عام 2041، إذا تواصل الاستقرار السياسي في البلاد، إلى جانب دعم الشركاء الدوليين.

ومن بين نقاط القوة في بنغلاديش أنه من بين 170 مليون نسمة هنالك أكثر من 60% من الشباب الذي يتمتع بالطاقة والحيوية، ويمكنه المشاركة في دفع عجلة التنمية.

ولكن كيف لنا في اليمن الاستفادة من التجربة البنغلاديشية؟

ان التجربة البنغلاديشية قامت على مرتكزات واضحة وبسيطة يمكن ان تكون مرتكزيقوم عليه الاقتصاد اليمني، حيث ان الاقتصاد البنجالي اعتمد على:

1- فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في بشكل واسع في إدارة اقتصاد البلاد وهو ما حقق كفاءة اقتصادية اعلى.

2- التوسع في منح القروض الصغيرة والميسرة خصوصا للشباب والنساء والاسر المنتجة.

3- التوسع في عملية نشر التعليم في وسط الفئات الفقيرة في المجتمع وخصوصا فئة النساء.

4- تحسن وتطوير البنى التحتية كأساس لجذب الاستثمارات وتحسين بيئة الاعمال.

5- الاستقرار السياسي.

6- الاستغلال المثل لتحويلات المغتربين وتشجيعهم على استثمارها في المجالات الصناعية.

7- وجود خطة اقتصادية استراتيجية مقسمة على مراحل واضحة الأهداف والخطوات.

AL-SADI ATG GROUP

مجموعـــة السعـــدي التجاريـــة
AL-SADI TRADING GROUP

مشاريع الطاقة الكهربائية
Electrical Power Projects

تأجير محطات الكهرباء
Rental Power Plants

أنظمة الطاقة الشمسية
Solar Power Systems

Website: www.al-sadigroup.com

Email: info@al-sadigroup.com

hasseeb@al-sadigroup.com

Tel.: +967 2 247721

+967 2 247751

+967 2 247761

Mobile: +967 770471840

إلى من يهمه الأمر:
حكومة اللجان

د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

■ ان الحكومة منذ تأسيسها تعمل بلا برنامج واضح والدليل على ذلك غياب ميزانية للحكومة فهل نتوقع ان تنفذ الحكومة برنامج اصلاحي غير معلن ومعروف وهي لا تقوم بمهامها الرئيسية والقانونية على الاطلاق فالأجدر بالحكومة القيام بمهامها الروتينية حتى نستطيع تصديق قيامها بإصلاحات كبيرة مثل الاصلاحات المالية والنقدية.

ان اصدار قرار تشكيل اللجنة الغرض منه كما يبدو ليس تنفيذ الاصلاحات وانما تقديم تقارير وتعبئة استمارات تحتوي على معلومات تقدم لصندوق النقد العربي من اجل الحصول على دفعات مالية من المنحة السعودية - الاماراتية المعلن عنها منذ فترة طويلة.

ان الاقتصاد ومالية الحكومة وعملة البلد في انهيار متسارع ومنح الاشقاء مرصودة من سنين وفشلت الحكومة في تلبية مطالب المانحين في وضع تصور شفاف وواضح لا نفاق المليارات لصالح البلد وضمان عدم ضياعها في مهب الفشل الحكومي المريع كما حصل مع منح سابقة.

كما هو معروف وكقاعدة ادارية تقول إذا اردت افشال عمل فما عليك الا تشكيل لجنة لتنفيذه فلماذا لا تنفذ مؤسسات الدولة مهامها واعمالها وانشطتها حسب القانون دون الحاجة لتشكيل لجان هدفها تيسير مزيد من الانفاق على اللجان عبر سلسلة غير محدودة من الاجتماعات والمحاضر وجلسات القات والسفريات وتقديم تقارير بمئات الصفحات تنتهي في ادراج المكاتب لأنها تحتاج الى خطط ومخصصات مالية غير متاحة.

ان اليمن عبر تاريخ حكوماتها المختلفة قد شكلت مئات اللجان للإصلاحات ولكن دون وجود برنامج اصلاح وهذه اللجان كانت تدور في حلقات مفرغة وتنتهي الى لا شي على الاطلاق.

كيف لنا ان نتوقع انجاز اصلاح مالي واداري لحكومة بلا مصادر مال وبلا نقود اليس الاجدر بالحكومة تحصيل الاموال المنهوبة على مسمع ومرمى منها ودون رقيب او حسيب.

حكومة سفري وبلا مال وبلا ميزانية عامة وبلا صادرات وشعب يعيش على الحسنات وأكثر من ثلثي السكان جوعى ومشردين واموال الدولة تتسرب من بين اصابع الحكومة وهي اي الحكومة على النقيض من ذلك تعيش في نعيم سواء من خلال تنوع الاجور او تعدد النفقات وتسهيل السفريات الطويلة في كافة انحاء العالم في حين يندر وجودها على كراسي مكاتبها في مقراتها في عدن.

لم يعد الناس يصدقون الحكومة واعلاناتها وبياناتها العملاقة فهي مستهلكة ولعل الناس يدعون لرحيل الحكومة ويأمل الناس تشكيل حكومة انقاذ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بقايا اقتصاد ومال ونقد.

اخيرا نقول ان معالجة الازمة الاقتصادية والمالية والنقدية وخاصة إنقاذ الريال من انهيار سعر الصرف يتطلب من الحكومة عمل على الارض وليس تشكيل لجان ومن خلال التعاون مع قيادة البنك المركزي عدن الذي يبذل جهود كبيرة منفردا بهدف الحفاظ على سعر صرف الريال من الانهيار وتلبية حاجات الاستيراد ودفع الرواتب وغيرها.

■ فرحتنا حكومة عدن (الشرعية) قبل أيام (بإعلان تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي برئاسة وزارة المالية وعضوية البنك المركزي اليمني ووزارة الصناعة والتجارة والخدمة المدنية والنفط والمعادن والادارة المحلية والتخطيط والتعاون الدولي لمتابعة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي بما فيها السياسات والأنشطة والإجراءات المزمنة وحوكمة اعمال التنفيذ).

القطيبي لحظات

يمكنك الآن إرسال واستقبال الحوالات
عبر نظام التحويلات (**لحظات**)
من بنك القطيبي

بنك القطيبي
Qutaibi Bank

@Qtbbank
8009999
qtbbank.com

تمكين ... وأمان